الفصل الرابع

منهجية التفريغ والتهويد

"وخرب داود الأرض ولم يستبق رجلاً ولا امرأة وأخذ غنماً وبقرا وحميرا وجمالا وثيابا"

صمويل الأول 27 (8 – 12)

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

منهجية التفريغ والتهويد

آراء قيد التنفيذ

يقول "بن أفي": " إننا لا نحلم بالعودة إلى وطننا فلسطين، بل إن علينا تطهير وطننا من الغاصبين، وإن أمام المسلمين الصحراء والحجاز، وأمام المسيحيين لبنان، فليرجعوا جميعاً إلى تلك الأقطار"[1].

واقترح الصهيوني ليون موتسكين في تموز 1912 أن الحل يكمن في إطار عربي أوسع يشترط قبول الفلسطينيين ببيع أراضيهم للمستعمرين "للمستوطنين" اليهود وإعادة توطينهم Re-establishment على أراض يتم شراؤها في الولايات العربية المجاورة"[2].

وقد أكد المفكر الصهيوني البريطاني إسرائيل زانغويل Israel Zangwill (1864 – 1926) [3]، في كتاباته الأولى – 1917 – على ضرورة طرد Expulsion العرب وترحيلهم، فيقول: " يجب ألا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني؛ ولذا لا بد من إقناعهم بالهجرة الجماعية، أليست لهم بلاد العرب كلها، ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التشبث بهذه الكيلومترات القليلة، فهم بدو رحّل يطوون خيامهم وينسلون في صمت وينتقلون من مكان لآخر"[4]. وقال زانغويل أيضاً

---

(1) عرفات حجازي: بلفور المؤامرة التاريخية، مرجع سبق ذكره، ص100

(2) جريدة يودشي روندشاو: برلين بتاريخ 12/ 7/ 1912.

(3) للمزيد عن شخصيته، راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 205

(4) David McDowall, Palestine and Israel (London, New York: I.B. Tauris & Co Ltd), p. 186.

"علينا أن نستعد إما لطرد القبائل العربية، صاحبة الملكية، بحد السيف كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا ولقرون كثيرة على ازدرائنا"[1].

وحدد الزعيم الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي[2] Vladimir Jabotinsky (1880–1940م) أمام المؤتمر الصهيوني في زيورخ عام ١٩٢٨ المعنى الوحيد الذي يفهمه للوطن القومي بأنه" إقامة الدولة القومية التي يكون اليهود فيها أغلبية كافية، وتكون الإرادة اليهودية هي التي تقرر شكل الحياة في المجتمع الذي سيقوم وتوجيهه" كما حدد كلمة "فلسطين "بأنها تعني الأرض التي لا يؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل ينساب من وسطها، وحدد هدف الصهيونية بأنه ليس هدفًا معنويًا للالتفاف حوله، أو بالتعزي به،

---

(1) اسرائيل زانغويل: خطب اسرائيل زانغويل، مقالاته ورسائله، لندن 1937، مطابع سونسيتو، ص 210.

(2) فلاديمير جابوتنسكي واسمه الكامل هو زئيف فلاديمير جابوتنسكي (זאב ז'בוטינסקי) هو قيادي في الحركة الصهيونية ولد في أوكرانيا في 18 أكتوبر 1880، وبدأ نشاطه في مجال الأدب والصحافة. وأنشأ مع يوسف ترومبلدور وحدة سائقي البغال لتوفير مساعدة للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى في جبهة غاليبولي في تركيا. وقام بتأسيس تنظيم عسكري في بداية الانتداب البريطاني على فلسطين إلا أن الحكومة البريطانية منعته من مواصلة نشاطه العسكري، وسجنته ثم أصدرت عفوا عنه نتيجة ضغوط سياسية من المنظمة الصهيونية. يعتبر جابوتنسكي من آباء فكرة "أرض إسرائيل الكبرى". أسس الحركة التصحيحية ومنظمة بيتار وكان معارضا للخط السياسي السائد في المنظمة الصهيونية، الذي قاده حاييم وايزمن. أسس في أواخر حياته المنظمة الصهيونية الجديدة لينافس بها المنظمة الصهيونية في أعقاب خلافات تنظيمية وعملية مع القيادة الصهيونية. توفي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1940، وتم نقل رفاته إلى القدس في عام 1964، راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 147، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 99.

ولكنه الحل العملي للمأساة السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها الملايين من الناس[1].

Zeev (Vladimir) Jabotinsky
(1880 - 1940)
زائيف جابوستنسكي

الضرب بقوة وبقسوة

وقد نادى بأمرين جوهريين ضروريين لإقامة المستعمرات والبقاء فيها وهما تعلم اللغة العبرية والتحدث بها، والضرب بقوة وبقسوة[2]، ولابد وأن نشير إلى الوثيقة التي كتبها فلاديمير جابوتنسكي بالروسية في 4 تشرين الثاني لسنة 1923 بعنوان: الستار

(1) فواز حامد الشرقاوي: نهج الصهيونية في العمل السياسي والتنظيمي، مرجع سابق، ص 323.

(2) st. John Robert, They Came from Everywhere, Twelve Who Helped Mold Modern Israel , New York , 1962, p. 98.

obeikandl.com

الحديدي: نحن والعرب، لأنها تشتمل على الأيدلوجية الصهيونية المتطرفة التي وضعها جابوتنسكي، ويعتبر العرب جابوتنسكي الفلسطينيين مجرد بشر مقيمين على أرض "إسرائيل"، فيسميهم بعرب اسرائيل، وأنه لا يمانع مع ذلك من وجود قوميتين في "اسرائيل" بشرط أن يشكل اليهود الأكثرية وتتحقق أهداف الصهيونية دون معارضة العرب. لكنه يحذر الصهاينة المعتدلين باستحالة ذلك لأن «عرب إسرائيل» لن يقبلوه في الحاضر أو المستقبل. وأنه لا يقول للمعتدلين في المعسكر الصهيوني ذلك لإفزاعهم بل لإنقاذهم من الفزع[1].

ملصق عصابة الإرغون ومكتوب عليها بالعبرية "الحل الوحيد"[2]

(1) Leni Brenner, Documents, Zionist Collaboration with the Nazis, 2003,p 51. .

(2) يقصد بالحل الوحيد كما توضحه الخريطة والبندقية المرسومة فوقها هو إقامة اسرائيل بالقوة على ضفتي نهر الأردن – أي فلسطين وشرق الأردن ويرجع تاريخ هذا الملصق إلى سنة 1946 تقريبا،

وقد سعت الحركة الصهيونية عبر العقود المتتالية إلى انتهاج سياسة تفريغ الأراضي العربية الفلسطينية وتهويدها واستقدام المزيد من اليهود لاستعمارها[1] والجدير بالذكر أن اليهود عند بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين، لا يملكون أكثر من 1٪ من مساحة فلسطين، ولكن مع فتح بريطانيا باب الهجرة لليهود عام 1918م، ضاعف عددهم من 55 ألفاً عام 1918م إلى 646 عام 1948م[2].

ويشير جدول رقم(5) إلى تطور عدد سكان فلسطين من عام 1914 وحتى العام 1947 [3]

السنة	المجموع الكلي للسكان	السكان العرب		السكان اليهود	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1914	689.775	634633	٪92	55.142	٪8
1922	757182	673.388	٪88.9	83.794	٪11.1
1931	1.35.821	861.211	٪83.1	174.610	٪16.9
1944	1.739.624	1.210.922	٪69.6	528.702	٪30.4
1947	1.977.626	1.363.387	٪69	614.239	٪31.0

ويظهر الجدول السابق مدى الأثر الذي تركته الهجرة اليهودية على التركيبة السكانية في فلسطين.

راجع، وليد الخالدي: قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 2006، ص 246.

(1) نواف الزرو: الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب وتوطين المهاجرين، صامد الاقتصادي، عدد82، 1990، ص54.

(2) عيسى القدّومي: فلسطين وأكذوبة بيع الأرض. مركز بيت المقدس للدراسات التّوثيقيّة، ص 50

(3) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=12&table=table_141&CatId=162.

جدول رقم(6)

يبين تطور أعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني[1]

	العرب		اليهود	
السنة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1918	600.000	٪91.6	55.000	٪8.4
1948	1.390.000	٪68.3	646.000	٪31.7

جدول رقم(7)

يوضح تطور نسبة ملكية الأراضي في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

السنة	العرب	اليهود
1918	٪98	٪2
1948	٪93.5	٪6.5

بيان مؤتمر الصلح في باريس

وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها بدأت الخطط في التحرك على الأرض وأول هذه الخطط كان مؤتمر الصلح في باريس[2] في أوائل عام 1919، وقد أعدت الحركة الصهيونية بياناً لتقديمه أمام هذا المؤتمر حيث يبدأ هذا التصريح أو الخطة بإشارات إلى العلاقة التاريخية لليهود في فلسطين كوطن قومي ودعوات للمؤتمر في صيغة قرارات

(1) محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام
http://www.palestine-info.info/arabic/books/d_mohsen/un3.htm#_ftnref62

(2) راجع، عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، وهربرت فيشر: اصول التاريخ الاوربى الحديث، ترجمة، تحقيق: ترجمة زينب عصمت راشد، دار المعارف،1998.

مقترحة للقبول بانتداب بريطاني عن عصبة الأمم League of Nations يضع فلسطين تحت ظروف اقتصادية وسياسية تؤمن لإنشاء الوطن القومي لليهود تنفيذا لوعد بلفور[1].

وفي المؤتمر نقل المندوب الأمريكي معه اقتراح حكومته باستثناء فلسطين من أية محاولة لإعطاء العرب الاستقلال[2]، وبعد إقرار ميثاق "عصبة الأمم" (28/ 4/ 1919)، الذي تضمن نظام الانتداب، وتوقيع" معاهدة فرساي" (28/ 6/ 1919)، حملت سنة1920 سلسلة أحداث كان لها أثر مباشر على التطورات في فلسطين. فقد بادر "المؤتمر السوري العام" (8/ 3/ 1920)، وبعد افتضاح مخططات بريطانيا وفرنسا إزاء المنطقة، إلى إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، لتشمل فلسطين، وبالتالي، رفض المشروع الصهيوني؛ ونودي بفيصل ملكاً عليها. وسارت تظاهرات في فلسطين تأييداً للإعلان. ولذلك، سارعت الدول الأوروبية إلى توقيع" معاهدة سيفر" (20/ 4/ 1920) [3].

وبعدها معاهدة "سان ريمو" (25/ 4/ 1920)، اللتين فرضتا الانتداب على بلاد الشام. وتحركت فرنسا لاحتلال سوريا، وبعد "معركة ميسلون "24 / 7 / 1920، التي قتل فيها وزير الدفاع، يوسف العظمة، سقطت الحكومة العربية في دمشق؛ وغادرها فيصل. في المقابل، أوفدت بريطانيا هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين ليحلّ محل الإدارة العسكرية هناك (تموز/ يوليو1920). ونتيجة لهذه المستجدات– انهيار الحكومة

---

(1) راجع، قناة الجزيرة، برنامج أرشيفهم وتاريخنا، الحلقة الرابعة بتاريخ 19/ 2/ 2009
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE6EF1E5-6FDA-40F7-A9E3-CE74D818D7C4.

(2) توفيق أبوبكر: الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط1، 1986، ص16.

(3) ويلاحظ ان المعاهدة ميزت بين كل من العراق وسورية ولبنان وبين فلسطين، إذ نصت المادة 94 من المعاهدة على اعتراف تركيا بكل من العراق وسورية كدولتين مستقلتين، في حين نصت المادة 95 على موافقة الحكومة التركية على ان يعهد بإدارة فلسطين إلى بريطانيا واأ تكون بريطانيا مسئولة عن تنفيذ إعلان بلفور، راجع عوني فرسخ: التحدي والاستجابة في الصراع العربي – الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 327.

العربية في دمشق، وترسيم الحدود بين الانتدابين ــ الفرنسي والبريطاني ــ في بلاد الشام، عزلت الحركة الوطنية الفلسطينية عملياً عن الحركة القومية الأم في سوريا. فبدأت مرحلة جديدة من العمل الوطني الفلسطيني، سِمته العامة قُطرية، حيث تمحور حول الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. وبذلك، حققت الصهيونية، ومنذ البداية، أحد أهم أهداف مشروعها: تفتيت حركة التحرر العربية، وتحديد مساراتها السياسية[1].

وإزاء التطورات المتسارعة، اجتمع في "النادي العربي" بدمشق حشد من الشخصيات الفلسطينية، وقرر تشكيل "الجمعية العربية الفلسطينية" (31/ 5/ 1920). وانتخبت للجمعية لجنة إدارية من: الحاج أمين الحسيني،عارف العارف، رفيق التميمي، عزة دروزة، معين الماضي،إبراهيم عبد الهادي وسليم عبد الرحمن. ودعت اللجنة إلى توحيد الجمعيات الفلسطينية في إطار للعمل المشترك. واحتجت بشدة على قرار "مؤتمر سان ريمو"، القاضي بانتداب بريطانيا على فلسطين. كما قامت الجمعية بإذاعة بيان عام إلى مسلمي الهند والعالم أجمع، لفتت فيه أنظارهم إلى الخطر الصهيوني. وشهدت سنة1920 انعطافاً في الحركة العربية بصورة عامة، والحركة الوطنية الفلسطينية بصورة خاصة، وكان العامل الخارجي هو الأكثر تأثيراً في فرض المسارات اللاحقة.

وفي أجواء من الاحتقان الشعبي، تحول موكب الاحتفال بموسم النبي موسى في القدس[2]، والذي تواكب مع عيد الفصح لدى المسيحيين واليهود (4/ 4/ 1920)، إلى تظاهرة وطنية للإعراب عن السخط والاحتجاج ضد الصهيونية والإدارة البريطانية. وخطب في الحشد الكبير رئيس بلدية القدس موسى كاظم الحسيني، وكذلك الحاج أمين الحسيني وعارف العارف، محرّضين على السياسة البريطانية الرامية إلى تهويد فلسطين. وتوترت الأوضاع بعد تحرّش العصابات الصهيونية التي نظمها زئيف جابوتنسكي بالمتظاهرين، واندلع الاشتباك بعد أن أطلق أفراد تلك العصابات النار عليهم. وتدخلت

---

(1) الياس شوفاني: العرب والصهيونية(1882 –1914) ، موقع عرب 48
http://www.arabs48.com/display.x?cid=51&sid=188&id=67256

(2) للمزيد راجع، محمد علي دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ج3، صيدا 1959 م، ص 33.

القوات البريطانية لقمع الاشتباكات واطفت إلى جانب الصهاينة[1]، فاصطدمت بمقاومة عنيفة، استمرت بشكل متفرق عدة أيام، أسفرت عن مقتل 5 يهود و4عرب وجرح 211 يهودياً و23 عربياً، و7 جنود بريطانيين. وتشكلت لجنة تحقيق (لجنة بالين)، فأكدت في تقريرها أن الاضطرابات كانت نتيجة حالة التوتر التي تسود الجماهير العربية، جراء سياسة تهويد فلسطين التي تتبعها سلطات الاحتلال البريطاني. وكان ذلك مقدمة لأحداث شبيهة، أشد عنفاً، ستحدث لاحقاً [2].

وبسبب تلك الثورة أعلنت الحكومة الأحكام العرفية، وحكمت المحكمة بالسجن خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة حكماً غيابياً على الحاج أمين الحسيني لإلقائه خطاباً نارياً من شرفة النادي العربي على المتظاهرين من العرب، واقتحم جنود الحكومة بيت المفتي يفتشون على الحاج أمين، وأعاد المفتي إلى المدير العام (الجنرال بولز) الوسام الذي منحته إياه البريطانية، احتجاجاً على إعلان الأحكام العرفية وعلى اقتحام البيت. ولما حضر الحاكم ستورز إلى البيت واعتذر،لم يقبل المفتي عذره[3]. وقد كانت هذه الثورة دليلاً على أن قسوة الحكم العسكري لا تستطيع أن تمنع الثورة من الاشتعال وإن كان بإمكانها عرقلة سيرها ومنعها من الانتشار في المدن المجاورة[4].

ولاحتواء النشاط السياسي الداخلي ليهود فلسطين تشكل بموافقة سلطات الانتداب في 19 / 4 / 1920 مجمع ملي يهودي اسيفات هنيفاريم مؤلف من ٣١٤

(1) واصف منصور: مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 74.

(2) الياس شوفاني: العرب والصهيونية(1882 –1914) ، موقع عرب 48
http://www.arabs48.com/display.x?cid=51&sid=188&id=67256

(3) عيسى السفري: فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط2، منشورات صلاح الدين، القدس: 1981، ص230، والموسوعة الفلسطينية، ج3، ص47 ـ 48.

(4) عمر أبو النصر: جهاد فلسطين العربية، ط1، بيروت، 1936، ص 44.

عضوًا، ينتخبهم جميع اليهود من الجنسين وينتخب المجمع مجلسًا وطنيًا تنفيذيًا يدعى المجلس الملي فعاد ليئومي يعد بمثابة الحكومة المسئولة عن الوطن القومي[1].

الصندوق التأسيسي لفلسطين Palestine Foundation Fund

وتم تأسيس "الصندوق التأسيسي لفلسطين"[2] (الكيرين هايسود) (Palestine Foundation Fund (Keren Hayesod المختص بنشاطات الهجرة والاستيطان وهو الإدارة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية العالمية، أنشئ عام 1920، عندما واجهت الحركة الصهيونية مشكلة تمويل مشروعها الاستيطاني في فلسطين بعد صدور وعد بلفور، وقد تضمن قرار إنشائه التزام كل يهودي أياً كان موقفه من الصهيونية بدفع ضريبة سنوية بحد أدنى معين للمساهمة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يقوم الصندوق بتوظيف التبرعات والمساهمات المالية المختلفة في استثمارها في مشروعات إنتاجية لا تستهدف الربح في المقام الأول، ومن بين أهم مؤسسيه حاييم وايزمان (1864–1952) Chaim Weizmann [3] وفلاديمير جابوتنسكي وإسرائيل سيف، وقد سجل الصندوق عام 1921 كشركة بريطانية، وظل مقره في لندن حتى عام 1926 حين انتقل إلى القدس، وفي عام 1925، انضم الصندوق التأسيسي إلى الصندوق القومي، ومع

---

(1) فواز حامد الشرقاوي: نهج الصهيونية في العمل السياسي والتنظيمي، مرجع سابق، ص 335.

(2) للتفاصيل راجع، يوسف صايغ: الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الأبحاث الفلسطينية، م ت ف، بيروت، ط2، يناير، 1966م، ص 36.

(3) من أصل روسي، وكان أبوه تاجر أخشاب من مؤيدي حركة الاستنارة اليهودية، ومع هذا، فقد تلقى وايزمان تعليماً دينياً تقليدياً حتى سن الحادية عشرة، فدرس العهد القديم والنحو العبري والتاريخ اليهودي، ولكنه تلقى بعد ذلك تعليماً علمانياً. بعد حصوله على الدكتوراه من ألمانيا سنة 1899، قام وايزمان بالتدريس في سويسرا 1901 ثم في المانيا 1904. وكان معجباً بآحاد هعام وتأثر بافكاره

Weizmann, Chaim: Trial and Error, pp.85-90.

تأسيس الوكالة اليهودية الموسعة عام 1929 أصبح الكيرين هايسود ذراعها المالية الأساسية[1].

علامة مبشرة... ونذير سوء !

وتنفيذاً لسياسة الوطن القومي في البلاد، اشترك الصهاينة من اليهود وغير اليهود في الحكومة المدنية التي أقيمت عام 1920 في فلسطين، وكان على رأسها هربرت صموئيل Herbert Samuel (1920 – 1925)[2] أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين بعد صدور قرار الانتداب وكان معروفاً بتعصبه للحركة الصهيونية، وهو من الساسة البريطانيين الذين ناصروا حاييم وايزمن والوطن القومي[3].

تحالف صهيو– بريطاني

وبدت تلك علامة مبشرة للصهاينة ونذير سوء للعرب وكان صموئيل ملتزما بوعد بلفور[4] فشرع صموئيل في إصدار القوانين لتسهيل تحقيق تحالف صهيوني – بريطاني من أجل إنشاء دولة صهيونية في فلسطين، ومن الأمثلة على ذلك استصدار حكومة بريطانيا عدة قوانين وتشرعات منها:

---

(1) أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية، مرجع سابق، ص 90، وفواز حامد الشرقاوي: نهج الصهيونية في العمل السياسي والتنظيمي، مرجع سابق، ص 336.

(2) سياسي بريطاني يهودي، وأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين. ولد لعائلة يهودية أرثوذكسية تعمل بتجارة الذهب والأعمال المالية (كان أبوه شريكاً في شركة صموئيل ومونتاجو). وقد تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، وانضم إلى الحزب الليبرالي ورشح نفسه للإنتخابات ونجح سنة 1902م. وتدرج صمويل في عدد من الوظائف إلى أن أصبح وزيراً في الوزارة البريطانية، وكان بذلك أول إنجليزي يهودي يشغل هذا المنصب.

Britannica, vol. 10, p. 382.

(3) وولتر لين، أوري وديفز: الصندوق القومي اليهودي، ترجمة محمود زيدان، رضوان مولوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1990، ص59

(4) كارين أرمسترونج: القدس مدينة واحدة.. عقائد ثلاث، مرجع سابق، ص 604.

- قانون نقل ملكية الأراضي لعام 1920[1] ويقضي بضرورة أخذ موافقة حكومة الانتداب البريطاني على كل انتقال للأراضي، ومنع بموجبه انتقال الأراضي لغير سكان فلسطين القاطنين فيها فعلا[2]، وبالتالي يَحرُم الملاك الذين لا يسكنون فلسطين من امكانية استغلال أراضيهم، وهي اقطاعات واسعة تملكها عائلات فلسطينية سورية ولبنانية، تقيم في بيروت ودمشق، وهي من أجود الأراضي الزراعية الخصبة والمروية[3].
- قانون الأراضي الموات (1921)، وتشمل أراضي التلال والأراضي ذات الأشجار الخفيفة والمناطق العشبية ونص على: كل من نقب أرضا مواتا أو زرعها دون الحصول على موافقة مدير الأراضي لا يحق له الحصول على سند الملكية لتلك الأراضي ويعرض نفسه للمحاكمة[4].
- قانون المدن لعام 1921: وقد اسهم في اتاحة فرصة نزع ملكية أي أرض بدعوى تعبيد طرق أو توسيعها أو تخطيط المدن أو أي مرافق عامة ولكن ما تم عمليا هو انتزاع الأرض من أصحابها لإنشاء طرق للمستعمرات "للمستوطنات" اليهودية أو مختلف الإنشاءات اللازمة لها[5]

---

(1) للمزيد راجع، هند أمين البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 48 – 67.

(2) محمد عيسى صالحية: مدينة القدس، مرجع سابق، ص 67.

(3) نفسه، ص 68.

(4) Moghannam, E. Palestine Legislation under the British Annals of the American Academy of Polotical and Social science,1932,pp 47-54.

(5) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 54.

- قانون الجنسية الفلسطينية 1925: والذي قصد منه أن يفتح الباب أمام هجرة اليهود واعترف بالوكالة اليهودية بوصفها مؤسسة رسمية[1].
- قانون التسوية 1928: وكان هدفه ذو شقين: الأول تفتيت الملكيات الجماعية (المشاع) والثاني البحث عن أراض يمكن مصادرتها لتصبح من ممتلكات الدولة[2].

وقد كان للمندوب السامي مطلق الصلاحية في إصدار التشريعات الخاصة بإجراءات نزع ملكية الأراضي العربية لصالح الجيش[3] وكان نزع الأراضي يتم بذريعة إقامة المشاريع العمومية، حتى على أراضي الأوقاف التي لم تسلم هي الأخرى من قوانين نزع الملكية[4].

وقد قام هربرت صموئيل بافتتاح دوائر تسجيل الأراضي 1920 واسند إلى الصهيوني نورمان بنتويتش مهمة الإشراف عليها وأصبح بنتويتش نائبا عاما لوضع القوانين والأنظمة لتسيير شؤون البلاد والمدير العام للمهاجرة والسفر والتجارة ومدير المساحة، وبالتالي سهل وببساطة عملية انتقال الأراضي الفلسطينية لليهود كما فتحت أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين بشكل واسع[5].

اتفاقية غور المدورة

وفي عام 1921 قامت دائرة الزراعة الأنجلو-صهيونية بتقديم اتفاقية مثيرة للجدل عقدتها فيما بينها من جهة وبين بعض الأفراد ممثلين عن باقي أصحاب هذه الأراضي

---

(1) وسوف نتعرض لتلك القوانين وغيرها وما أحدثته من تسهيلات لانتزاع الأراضي العربية الفلسطينية من يد أصحاب الأرض الشرعيين وذلك في ثنايا البحث .

(2) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 55.

(3) Doc. ISA Box 3314. Norman Bentwich, Memorandum on Land Transfer for the military Governors 1919..

(4) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في فلسطين، بيروت، د.ت، ص 115.

(5) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 47.

opelkanal.com

دونما تفويض قانوني من قبل الآخرين. وأطلق على هذه الاتفاقية اسم "غور المدورة" ونصت على إخراج المواطنين العرب من أراضيهم التي زرعوها مئات السنين وإعطاء من يثبت ملكيته للأرض بدلا منها (المادة 1) وحددت مساحة 150 دونم لكل عائلة كحد أدنى (المادة 8) ومنعت المادة (16) اجراء أي تصرف بالأرض قبل دفع بدل التسجيل بالكامل، واستثنى منه ما يرجع للحكومة ذاتها بسبب الرهن أو غيره ثم تنازلت عن شروط دفع كامل البدل في عملية التصرف عام 1928 وذيلته بشرط أن توافق الحكومة على الأشخاص المنوي نقل الأرض اليهم إذا اعتقدت أنهم يسعون لتعمير الأرض بصورة أفضل!! وهو تلميح صريح لتسهيل نقل الأراضي إلى اليهود[1].

وقد ساعد صموئيل النشاط الاستيطاني الصهيوني على مستويات أخرى عديدة، من بينها: الاعتراف بالمؤسسات السياسية الصهيونية في فلسطين، والاعتراف باللغة العبرية كإحدى اللغات المحلية في فلسطين، وقد زاد عدد المستعمرات "المستوطنات" الصهيونية في عهده من 44 إلى 100 مستعمرة "مستوطنة"[2]. كما منح المؤسسات اليهودية العديد من الامتيازات Capitulations والمشاريع الاقتصادية حتى يتمكنوا من السيطرة على الموارد الاقتصادية في فلسطين، منها امتياز العوجا الذي منح لبنحاس روتنبرغ Pin Rutinbury hass لاستخدام مياه العوجا لتوليد الطاقة الكهربائية عام 1921، وامتياز

(1) راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 161.

(2) للمزيد راجع، أسامة حلبي: الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997 م، مهدي عبد الهادي: مفاهيم إسرائيل، مرجع سابق، ص 201، وعوني عبد الكريم الذيب، موقف الصحافة العربية الفلسطينية من سياسة الانتداب البريطاني في قضيتي الهجرة والأراضي 1922-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية 1989، ص 75-92.

شركة الكهرباء الفلسطينية عام 1923 لاستخدام مياه نهر الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها، وامتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت عام 1925[1].

كما تم نهب Looting أراضي الجفالك في بيسان من أصحابها عرب فلسطين بدعوى أنها من ممتلكات السلطان إجحافاً خطيراً أقدمت عليه حكومة صموئيل ضد شعب فلسطين وحقوقه خلال اتفاقية غور المدورة التي عقدت عام 1921[2].

وحتى عام 1918 كانت نسبة 70٪ من الأراضي الفلسطينية أراضي مشاع، ثم أخذت هذه النسبة بالتقلص تدريجيا لتصل إلى 56٪ من مجمل الأراضي الفلسطينية عام 1923، ثم إلى 46٪ عام 1929 ووصلت إلى حوالي 40٪ عام 1940م بالمقابل فإن إدعاء بيع الأراضي من قبل الفلسطينيين كأساس لإقامة دولة "إسرائيل" يجب أن يتم فحصه، فمنذ عام 1878 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الأراضي تشترى من قبل اليهود الصهاينة بواسطة الجمعيات التي أسسها "عشاق صهيون" والأفراد اليهود [3]. وحتى عام 1918 كان بحيازة اليهود الصهاينة أراضي تقدر مساحتها بحوالي 418 ألف دونم[4] وهذا ما يؤكد أن تهافت الفلاحين الفلسطينيين لبيع أراضيهم هو إدعاء باطل وغير دقيق.

وخلال فترة الانتداب أيضاً استمرت عملية تسرب الأراضي للحركة الصهيونية، ومارست دوائر التسجيل مهامها في مصادرة عديد من أراضي فلاحي عرب فلسطين ومن المراعي والأجران والغابات بدعوى التعدي أو عدم وجود ما يثبت ملكيتهم للأرض من صكوك أو حجج[5] وتم انتزاع الأراضي سواء بواسطة الإغراءات،

---

(1) محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي: ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948، رسالة دكتوراة غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، 1993، ص 177-191.

(2) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 160.

(3) راسم خمايسي: هكذا سرّبت ونزعت الأرض في فلسطين، مرجع سابق
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/361-article13

(4) يوسف فايتس، ملكية الأرض - الهجرة والاستيطان، القدس 1973، ص 103 - 108.

(5) نعلم أن معظم فلاحي فلسطين لم تكن بين أيديهم مستندات تثبت حقوقهم فوق أراضيهم، راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص49 و 50.

والمضايقات، من أجل شراء الأراضي من الفلسطينيين، وبذلت الحركة الصهيونية موارد مالية كبيرة وجهد متواصل إضافةً للضغوط على سلطة الانتداب والفلسطينيين.

وفي عام 1925 قامت الحكومة البريطانية بانتزاع ومصادرة أراضي قرية الباجور المقدرة بنحو عشرة آلاف دونم من صاحبها يوسف الخوري الذي أقام دعوى ضد الحكومة تم رفضها من قبل محكة الأراضي[1].

وعلى الرغم من هذا الضغط فإن حجم الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية من حيازتها والسيطرة عليها لا تتجاوز 5.67 من مساحة فلسطين الانتدابية. وهذا يعني أنه في عام 1947 وصلت الأملاك اليهودية في فلسطين الخاصة والعامة إلى حوالي 1.850 مليون دونم. وقد حصل المالكون اليهود على 180 ألف دونم من حكومة الانتداب على شكل امتيازات Capitulations، مثل امتيازات الحولة وامتياز البحر الميت وامتياز كثبان قيسارية الرملية[2]. وتم شراء 120 ألف دونم من الكنائس المختلفة، 1.550 مليون دونم من المالكين العرب، تم شراء معظمها من ملاكين كبار وحوالي 500 ألف دونم من الفلاحين ذوي الموارد المتوسطة والمحدودة[3].

وقد مكنت تلك المشاريع والامتيازات الاقتصادية التي منحتها حكومة الانتداب البريطاني لليهود الحركة الصهيونية من نزع ملكية أجزاء واسعة من الأراضي العربية وطرد Expulsion سكانها بالإضافة إلى إحكام السيطرة اليهودية على مصادر الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين[4].

---

(1) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 164.

(2) للمزيد راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 227، 230 .

(3) راسم خمايسي: هكذا سرّبت ونزعت الأرض في فلسطين، مرجع سابق
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/361-article13

(4) المركز الفلسطيني للتوثيق: ملكية الأراضي في فلسطين قبل عام 1948
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=12&table=table_141&CatId=162

وقد رأت الحكومة المنتدبة أن شيوع الأراضي الفلسطينية وعدم تقسيمها بين أصحابها سيكونان عقبة في سبيل بيعها وانتقالها إلى اليهود، لأن أصحاب هذه الأراضي لا يستقرون في منطقة معينة منها ولا يتصلون بهذه الأراضي اتصال المالك بقطعة معينة محدودة يمكن بيعها لذلك أسست دائرة بإسم "دائرة تسوية الأراضي" التي بادرت بتقسيم هذه الأراضي خصوصا في المناطق التي فشا أمر اليهود فيها، وتمكنوا من شراء بعضها، وبذلك تم لليهود مايريدونه ويرغبونه[1]. وصدرت قرارات أخرى مماثلة عام 1936 حين صودرت أراضي قرى عين حارود بدعوى انشاء محطة سكة حديد. وبيت صفصافة وشرفات لتشييد مبان لحكومة الانتداب وأخرى من منطقة قيسون بحيفا وأراض قرب مستعمرة "مستوطنة" الملطة لانشاء حجر صحي للحيوانات وأراض في منطقة عراق المنشية قرب غزة لبناء نقطة بوليس وأراض أخرى لانشاء طريق تل ابيب الشمالية[2].

لقد أدت سياسة حكومة الانتداب في مجال الأراضي إلى زيادة نسبة العرب الذين أصبحوا لا يملكون أراض يعتمدون عليها في معيشتهم بالإضافة إلى تفشي البطالة بينهم وهو أمر أكدته تقارير اللجان الحكومية المختلفة التي زارت فلسطين ومع ذلك لم تتخذ سلطة الانتداب اجراءات فعالة للحد من انتقال الأراضي كما لم تأخذ حكومة الانتداب تنفيذ توصيات لويس فرنش مدير التنمية في فلسطين بشأن مشروع التنمية والتحسين الزراعي، وإصدار قانون لتقييد انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود للحيلولة دون زيادة العرب الذين بلا أرض[3].

---

(1) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مرجع سابق، ص 90.

(2) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 41

(3) French, Lewis, First report on agricultural development and land settlement in Palestine, Jerusalem, 1931, p8.

ولم تأخذ أيضا بتوصيات الخبير الاقتصادي ستركلاند بشأن الطرق الواجب اتباعها لإنشاء جمعيات تعاونية للتسليف في القرى العربية لتقديم القروض للفلاحين بفوائد قليلة[1].

وفي 14 من يناير عام 1920 تلقى الميجر سكوت الحاكم العسكري لفلسطين الرسالة التي تقول "لقد وجد الدكتور وايزمن في زيارته الأخيرة لفلسطين أن الحياة الاقتصادية للبلد كله في ركود بسبب استمرار القيود على نقل ملكية الأراضي" وبعد أن يقرر المرسل استعداد الوكالة اليهودية لتحمل المخاطر يقرر أنه "من المؤسف أن تتأجل خطوة مفيدة للبلاد مثل إعادة فتح التعامل على الأراضي إلى أن تزال كل المشاكل العملية لتلك الأسباب، فإننا بكل احترام نطلب من حكومة جلالته التصريح بتنفيذ القرار من دون مزيد من الإبطاء"[2].

وهذا أدى إلى فوضى ضاربة استغلها اليهود في اغتصاب Rape أراضي الفلاحين ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع قضايا التعدي على الأراضي المقدمة من عرب فلسطين بمجرد إعادة افتتاح دوائر التسجيل[3]. ومكنت الإدارة البريطانية الحركة الصهيونية من إحكام قبضتها على الإدارة البريطانية في فلسطين وحولت دائرة الزراعة إلى دائرة انجلو-صهيونية[4].

---

(1) Government of Palestine, Report by Mr. C.F.Stricland of the Indian civil service on the possibility of indordueing a system of agricultural cooperation in Palestine, Jerusalem, 1930, p5.

(2) راجع، قناة الجزيرة، برنامج أرشيفهم وتاريخنا، الحلقة الرابعة بتاريخ 19/ 2/ 2009
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE6EF1E5-6FDA-40F7-A9E3-CE74D818D7C4.

(3) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 152.

(4) راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 64.

الهستدروت Histadrut

وفي 1920 تم انشاء النقابة الصهيونية الموحدة "الهستدروت"[1] باعتباره جناحا عماليا للحركة الصهيونية، تكون نتيجة ضم التعاونيات التي قامت في المستعمرات "المستوطنات"؛ إلا أن الهستدروت لم تكن مجرد إتحاد للنقابات العمالية فحسب بل إن قادتها أدركوا أن من بين مهامها الإعتراف بالاشتراكية الماركسية وفتحت لحسابها الخاص وشغلت المصانع والشركات التجارية وشركات الشحن والمصارف والشركات لاتأمينية وعيادات الرعاية الصحية ومؤسسات البناء ومنازل لكبار السن وحتى خدمات الحماية الشخصية للأفراد[2].

الهاغاناه Haganah

(هيهاغاناه هعفري بإرتس يسرائيل) (منظمة الدفاع العبرية في أرض اسرائيل)

وفي نفس العام عام – 1920– أيضاً تأسست منظمة الهاغاناه في القدس لتحل محل الهاشومير "الحارس" وذلك بعد أن وافقت اللجنة العامة للهستدروت على اقتراح لالياهو جولومب والقاضي بإنشاء منظمة عسكرية سرية تحت اسم" فرقة العمل والدفاع"[3] والتي اسقطت منها كلمة العمل فيما بعد، وقد ارتبطت" الهاغاناه" في بداية تكوينها باتحاد العمل ثم بحزب الماباي[4] Mapai، وقد انشئت هذه المنظمة بحجة الدفاع عن المنظمات اليهودية

---

(1) واصف منصور: مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 69.

(2) يوسي ميلمان: الاسرائليون الجدد، مرجع سابق، ص 59.

(3) للمزيد راجع، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 77.

(4) هو حزب يساري اشتراكي إسرائيلي سابق تأسس في ثلاثينات القرن الماضي. كان هذا الحزب هو القوة المسيطرة في السياسة الإسرائيلية حتى اندماج هذا الحزب في حزب المعراخ (يسمى أيضاً معراخ هاعافودا) أواسط ستينات القرن العشرين. حزب ماباي هو السلف الأساسي لحزب العمل الإسرائيلي الحالي، وقد جاءت تسمية الحزب بهذا الاسم من الأحرف الأولى لعبارة حزب عمال أرض إسرائيل راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 345.

في بادئ الامر وفيما بعد أصبحت" الهاغاناه" العمود الفقري للجيش الصهيوني الذي انشئ بعد قيام الكيان الصهيوني Zionist Entity عام 1948 وكان معظم اللذين تطوعوا في صفوف هذه المنظمة هم من الفرقة اليهودية التي اسسها جابوتنسكي عام 1917 وقاتلت في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وهناك مصادر تاريخية تقول، إن الهاغاناة تكونت فعليا من الأقسام التالية: 40 ألف قوة ثابتة، و16 ألف قوة ميدانية، و6 آلاف قوة دائمة التعبئة، إضافة إلى 5 آلاف قوات الأرغون و3 آلف قوات شتيرن أي نحو سبعين ألف جندي[1].

وتألفت منظمة "الهاغاناه" بتشجيع من سلطات الانتداب البريطاني بينما كانت طلائع قواتها المسلحة قد نشأت إبان الحكم العثماني وبحجة حماية المستعمرات اليهودية وقد تدرب افرادها ابان الحرب العالمية الثانية بالتحاقهم بالفيلق اليهودي الذي كان يمثل وحدة منظمَّة الى الجيش البريطاني[2].

(1) وليد الخالدي: بناء الدولة اليهودية 1897 – 1948، الأداة العسكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية بيروت، عدد 39، صيف 1999 ص 87.

(2) للمزيد راجع، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 76.

obeikandl.com

عصابات الهاجاناه يتدربون على السلاح قبيل تأسيس إسرائيل.

وكانت الهاغاناه تعتبر نفسها صاحبة الحق المباشر والوحيد في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بموجب العهود والتعهدات البريطانية والدولية الخاصة بهذا الأمر[1]. وكان لديها وحدة استخبارات أسست في سنة 1933 وكانت مشرفة على إعداد ملفات القرى وإنشاء شبكات التجسس والمتعاونين داخل المناطق الريفية، وساعدت في تحديد هوية

(1) جوني منصور: المستعربون: البدايات والجرائم، مجلة قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، عدد 15، صيف 2004 م، ص 16.

آلاف من الفلسطينيين أعدموا لاحقاً فور اعتقالهم[1] وقد قامت الغاناه أيضاً بتصنيع الأسلحة الخفيفة في فلسطين[2].

واقترح عزرا دانين بإنشاء جهاز استخبارات تابع للهاجاناة، يكون قادرًا على التغلغل في مكاتب البريد ويضع يده على البدالات الهاتفية، ويحتفظ بقوائم تشمل الأندية والمنظمات العربية، وملفات للنشطاء السياسيين وعناوينهم وأرقام سياراتهم، وأسماء أصدقائهم وأقربائهم .كما اقترح أن يتسلل إلى المجموعات العربية عميلان، كل على حدة، لكي يتجسس كل منهما على الآخر مع استخدام الحبر السري والاعتماد على العملاء في إثارة المشاكل في المجتمع الفلسطيني[3].

إضطرابات يافا 1921

وفي الوقت الذي كانت عملية التهويد تجري فيه على قدم وساق حاولت الحكومة البريطانية أن تبعث الطمأنينة في نفوس العرب الفلسطينيين، لكن سياسة التضليل والخداع تلك لم تخف على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى اندلاع إضطرابات في يافا عام 1921[4]، بعد أن استشاط العرب غضباً[5].

تدخلت القوات البريطانية لتبطش بالعرب كعادتها، ودأبت بريطانيا في أعقاب كل حركة احتجاج على إرسال لجنة تحقيق، فأدانت اللجنة التي شكلتها الحكومة والمعروفة بلجنة هيكرافت Haycraft Commission في تقريرها السياسة البريطانية المتحيزة لليهود، حيث قالت في تقريرها: " قد ظهر لنا أن الوطنيين العرب ينفرون من الحكومة لإتباعها

---

(1) إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق، ص 55.

(2) للمزيد راجع، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 97.

(3) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية وتداعياتها على ديمغرافية فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير 2006 ص 219.

(4) دان ياهف: مائة وعشرون عاما من الصراع الصهيوني – الفلسطيني، مرجع سابق،ص 24.

(5) يوسي ميلمان: الاسرائيليون الجدد، مرجع سابق، ص 70.

سياسة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وانتشر الاعتقاد في البلاد من أولها إلى آخرها بأن الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها، وهي لذلك تتحزب لليهود وتساعدهم في جميع أعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم أقلية قليلة[1].

وحتى تضفي سلطة الانتداب الصفة الشرعية على جموع اليهود المهاجرة إلى فلسطين، وتعتبرهم مواطنين يقيمون في وطنهم، فقد أصدرت عام 1925 قانون الجنسية الفلسطينية، ومما لا شك فيه أن إقدام حكومة الانتداب على إصدار مثل هذا القانون كان بقصد دمج اليهود مع العرب الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين، فحصول هؤلاء المهاجرين الأغراب على الجنسية الفلسطينية منحهم الحق في شراء الأراضي والعقارات العربية على اعتبار أنهم مواطنون يتساوون في الحقوق، وهكذا جاء هذا القانون بمنح اليهود حق المواطنة في فلسطين، بينما كان في الوقت نفسه جائراً بحق الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين الذين كانوا خارج فلسطين، ما نتج عنه حرمان أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب، والذين قدر عددهم بـ40 ألفاً ولم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية[2]، وذلك لأنهم كانوا خارج البلاد وقت صدور ذلك القانون، فباتوا لا يملكون حق العودة إلى ديارهم التي خرجوا منها طلباً للقمة العيش، بعد أن نافسهم اليهود على فرص العمل التي كانت من حقهم[3].

ومما يؤكد أن بريطانيا كانت تسعى لتهجير Transfer الشعب الفلسطيني إلى خارج حدود وطنه عبر هذا القانون، هو أنها لم تنشر هذا القانون في الصحف الرسمية إلا بعد انقضاء فترة السماح للعودة حسب القانون، كما أنها لم تقم بتعميمه على الصحف

---

(1) عودة بطرس: الاستلام في الواقع العربي، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، الأردن، 1996، ص23.

(2) اللجنة الملكية لفلسطين، بلاغ رسمي رقم9\37."قانون الجنسية واكتساب الجنسية"، المملكة المتحدة، تموز/ يونيو عام1937م، ص20.

(3) المرجع نفسه، ص34.

المحلية، ولم تطلب حتى من سفرائها في أمريكيا وغيرها تعميمه في الصحف حتى لا يتسنى لأبناء الشعب الفلسطيني أخذ علم به، فلا يفقدون حقهم بالعودة[1].

صك الانتداب الرسمي

وفي 24 تموز 1922 صادق مجلس عصبة الأمم League of Nations على صك الانتداب البريطاني على فلسطين متضمنا في ديباجته المصادقة على عهد بلفور بإنشاء الوطن القومي اليهودي[2] ونص فيه على إنشاء هيئة يهودية ذات صفة رسمية يحق لها إسداء الرأي إلى حكومة فلسطين وتتعاون معها في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي[3]، ويعترف الصك بالجمعية الصهيونية كوكالة دائمة شريطة موافقة الدولة المنتدبة على دستورها (مادة 4) وحدد مسؤوليتين للانتداب البريطاني الأولى تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي. والثانية ترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والدين (مادة 2)، وطلب من إدارة فلسطين أن تعمل على تسهيل الهجرة اليهودية في أحوال ملائمة وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية الاستيطان اليهودي في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية (مادة 6).

وتضمن الصك أربع مواد تتعلق بالأماكن المقدسة والحفاظ عليها، فقد أنيط بالدولة المنتدبة جميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن والمباني والمواقع المقدسة في فلسطين وضمان الوصول إليها (مادة 13)، وتشكيل الدولة المنتدبة بموافقة من مجلس عصبة الأمم

---

(1) عدنان مسلم: الهجرة من فلسطين في العهد البريطاني 1917-1948، مركز الدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، 1991، ص42.

(2) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 52.

(3) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص 20.

المتحدة لجنة لدارسة وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والطوائف الدينية المختلفة في فلسطين (مادة 4)، ويترتب على الدولة ضمان الحرية الدينية لجميع الطوائف شريطة المحافظة على النظام العام والآداب العامة دون تمييز بين السكان على أساس الجنس أو الدين أو اللغة (مادة 15)، وتكون مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزائية التابعة لجميع الطوائف الدينية المذهبية في فلسطين، ولا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تعمل على إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التمييز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسه (مادة 16).

ويتضح من مواد الصك أنها صيغت بشكل يخدم السياسة الصهيونية ويكفل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فالانتداب جاء ليخدم مصالح الشعوب والدول التي تخضع له حتى تصل إلى مرحلة النضج السياسي والاستقلال التام وليس لتنفيذ وعود سياسية قطعتها على نفسها حكومة الدولة المنتدبة قبل إقرار مبدأ الانتداب من عصبة الأمم. وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة الثانية من صك الانتداب تضمنت تعهدين متناقضين لا يمكن التوفيق بينهما إذ ليس من المعقول أن توضع فلسطين في ظروف خاصة لصالح اليهود وهم أقلية دون المساس بحقوق العرب الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان.

وبعد أسبوعين من موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني لفلسطين أصدرت الحكومة البريطانية دستوراً لفلسطين في 10 آب 1922 وأصبح نافذ المفعول في 11 أيلول 1922 واشتملت مقدمته على نص تصريح وعد بلفور. وتضمن إنشاء مجلس تشريعي يكون برئاسة المندوب السامي لا تنفذ قوانينه إلا بموافقته، وأعطى المندوب

السامي صلاحيات واسعة تتمثل في إصدار القوانين والإشراف على الأراضي العمومية وتعيين الموظفين وعزلهم ومنح العفو وإبعاد المجرمين السياسيين[1].

وفي سنة 1923 تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن كل حق لها على فلسطين وغيرها من الأراضي التي وضعت تحت الانتداب، واعترفت بالانتداب البريطاني على الأراضي المقدسة، وتمت بذلك سلسلة الوثائق الدولية التي تؤيد السيادة البريطانية على فلسطين وتؤيد إنشاء الوطن القومي اليهودي فيها[2].

منظمة البيتار Betar

كلمة الـ"بيتار" تعتبر اختصارا لعبارة عبرية كاملة تقول "بريت يوسف ترومبلدور" أي "عهد يوسف ترومبلدور" أو "حلف يوسف ترومبلدور" وهو تنظيم شبابي ينتمي للحركة الصهيونية التصحيحية تأسس في بولندا عام 1923م على يد الزعيم الصهيوني "يوسف ترومبلدور" وكان هدفه الرئيسي إعداد أعضاء التنظيم للحياة في فلسطين بتدريبهم على العمل الزراعي وتعليمهم خصوصا اللغة العبرية بجانب التدريب العسكري وكان أعضاؤها يتلقون تلقينا أيديولوجيا واضح التأثر بالفكر الفاشستي الذي ساد أوروبا في ذلك الحين فكانوا مثلا يتعلمون مبدأ أن أمام الإنسان اختيارين لا ثالث لهما هما الغزو أو الموت وأن كل الدول التي لها رسالة قامت على السيف وحده وعامة وكما يقول الدكتور المسيري فقد عكس التنظيم أفكار مؤسس الصهيونية التصحيحية "فلاديمير جابوتنسكي"[3].

---

(1) للمزيد راجع، روبرت هاري درايتون: مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية، أربعة مجلدات،، القدس، مطبعة دير الروم، 1936،، م4، ص 330 – 331.

(2) إبراهيم نجم وآخرون: جهاد فلسطين العربية، مرجع سابق، ص 20.

(3) أحمد محمود التلاوي: منظمات الإرهاب الصهيونية في فلسطين قبل 1948م، القدس أون لاين
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1130&mcat=22&scat=35&sscat=0&lang=0

ظهور حركة القسام

ونتيجة ذلك الوضع المتردي تأسست الحركة الجهادية بقيادة الشيخ عز الدين القسام، وهي حركة سرية جهادية، اتخذت الإسلام منهجاً، وكان شعارها "هذا جهاد، نصر أو استشهاد" وانتشرت في شمال فلسطين، خصوصاً بين العمال والفلاحين، وأمكن لها تنظيم 200 رجل، بالإضافة إلى 800 من الأنصار. وقامت سرّاً بالمشاركة الجهادية في ثورة البراق، ثم نفذت بعض العمليات خلال النصف الأول من الثلاثينيات، لكنها أعلنت عن نفسها ونزلت إلى الميدان في نوفمبر 1935، واستشهد الشيخ القسام واثنان من رفاقه في أول مواجهة مع الشرطة في معركة أحراش يعبد في 20 نوفمبر 1935. ولم تكن هذه نهاية الحركة، فقد تولى القيادة الشيخ فرحان السعدي. وكان لها دور رائد عظيم في الثورة الكبرى (1936-1939) [1].

مصادرات وانتزاعات للأراضي العربية

وفي عام 1925 تم سن قانون باسم "استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران" وتعني كلمة "استملاك" انتزاع الأراضي، وقد اطلق هذا القانون يد القادة العسكريين في انتزاع ما يشاءون من أراضي عرب فلسطين تحت ستار اجتياح الجيش لها مقابل تعويض لا يسمن ولا يغني من جوع، كما لا يحق للمتضرر اللجوء للقضاء ولا استعادة ممتلكاته حتى لو أثبت ملكيته لها[2]، وهو ما حدث بالفعل التنفيذي مع عدة قرى منها: قرية الباجور التي انتزعتها الحكومة من صاحبها يوسف الخوري الذي أقام دعوى ضد الحكومة تم رفضها بطبيعة الحال من قِبل محكمة الأراضي[3]، ومصادرة أراضي قرى عين جارود بدعوى

---

(1) محسن صالح: التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948، الكويت، مكتبة الفلاح، 1988، ص229-327.

(2) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 52.

(3) راجع الواقعة في جريدة فلسطين، العدد 790 ، بتاريخ 13 / 3 / 1925م.

انشاء محطة سكك حديد، وبيت صفصافة لتشييد مبان حكومية [1]، وانتزعت أراض أخرى في منطقة قيسون بحيفا وأراض قرب مستعمرة "مستوطنة" المطلة لانشاء حجر صحي للحيوانات، وأراض في منطقة عراق المنشية قرب غزة لبناء نقطة بوليس وأراض أخرى لانشاء طريق تل أبيب الشمالية[2]. كما تم انتزاع قطعة أرض من أراضي سلوان بقضاء القدس لبناء دار للمندوب السامي كما انتزعت أراضي قرية الأشرفية أيضاً[3] وصودرت كذلك أراضي كل من الكبارة وعتليت وبره وقيسارية ادعت الحكومة انها تعود إلى فئة الأراضي الموات، كما انتزعت أراض من صفد لاقامة سوق تجاري لليهود على اعتبار أنه مشروع عمومي، ومساحة من الأرض في حيفا لإقامة مدرسة يهودية، وقطعة أرض أخرى من قرية الطيرة من قضاء طولكرم لشركة حيرود اليهودية على اعتبار أنها الطريق المؤدي للمستعمرة "للمستعمرة "للمستوطنة"، وهناك عشرات وعشرات الأمثلة على تلك الانتزاعات الجائرة[4].

وقامت السلطات البريطانية عام 1926 بسن قانون الغابات لتعطي للمندوب السامي حق انتزاع أراضي أي غابة وحفظها بوضعها تحت إشراف الحكومة وإدارتها ويحظر على أصحابها حق استخدامها في الرعي أو الزراعة أو الاحتطاب وما إلى ذلك مما اتاح فرصة واسعة لمصادرة العديد من هذه الغابات[5].

وفي عام 1927 م أصدرت حكومة الانتداب بياناً صرحت فيه: "بأن الجنسية الفلسطينية تعطى للمهاجرين الذين تركوا البلاد بعد سنة 1920 أو قبل هذا التاريخ،

---

(1) راجع الواقعة في جريدة فلسطين ، العدد 952 ، بتاريخ 12 / 11 / 1926.

(2) نفس الجريدة.

(3) راجع الواقعة في جريدة السياسة الأسبوعية ، العدد 103 ، بتاريخ 25 / 2 / 1928.

(4) للمزيد راجع هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 164 – 220.

(5) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 53–54.

وعادوا للبلاد وأقاموا فيها ستة عشر شهراً، أما المهاجرون إلى الخارج فقد اعتبرتهم بريطانيا أتراكاً[1].

هكذا، وبواسطة قانون الجنسية، منحت بريطانيا اليهود حق التواجد الطبيعي في فلسطين على أساس أنهم مواطنون فلسطينيون أصلاً وليسوا غرباء عنها، أما على صعيد الشعب الفلسطيني فقد تواصلت قوافل المهاجرين يلحق بعضها البعض الآخر طوال فترة الانتداب، وحتى بعد صدور قانون الجنسية الفلسطيني، بسبب تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ونتيجة لهذه السياسة عمدت سلطة الانتداب إلى تهجير Transfer آلاف العائلات العربية من أراضيها ضاربة عرض الحائط بأبسط أنواع التملك وحقوق الإنسان، وثم كانت تمنح تلك الأراضي للمهاجرين اليهود[2]، ما أدى إلى اندلاع ثورة جديدة عام 1929 م المعروفة بثورة البراق[3]، ضد حكومة الانتداب والصهيونية معاً.

وأشارت مذكرة لمدير قسم المخابرات في شرطة فلسطين إلى أن "الشعور المتزايد بالسخط ضد الانتداب البريطاني والإدارة أصبح سائداً وسط كل الطبقات...، وأن العرب، الذين أُملوا بأن بريطانيا سوف تحقق لهم العدل، قد أصيبوا باليأس[4].

وعلى ضوء الأحداث الناجمة عن الثورة قررت حكومة فلسطين امتصاص الغضب الشعبي وإجهاض الثورة، فأعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق جديدة عام 1930 دعيت بلجنة "والترشو" للتحقيق في ملابسات اندلاع هذه الثورة، وكالعادة رفضت جميع مطالب العرب في فلسطين والتي تتعارض وسياسة إقامة الوطن القومي اليهودي.

---

(1) عدنان مسلم: الهجرة من فلسطين في العهد البريطاني، مرجع سابق، ص43.

(2) عودة بطرس، الاستلام في الواقع العربي،، مرجع سابق، ص25.

(3) للمزيد راجع، عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مرجع سابق، ص 198.

(4)Appreciation of Arab Feeling as affecting Palestine, Memorandum by H.R .Rice Submitted to the Chief Secretary& ،Sep. 1933, Secret, Colonial office .11 /257 /733

وفي عام 1930 عينت الحكومة لجنة لبحث وتطوير البلاد برئاسة خبير الأراضي السير جون هوب سمبسون[1] وقد مكثت اللجنة في فلسطين نحو خمسة شهور قدمت في نهايتها تقريراً إلى الحكومة في 20 تشرين الأول 1930[2] وتوصل سمبسون إلى نتيجة مفادها عدم وجود أراضي زائدة عن اللزوم لاستقرار المهاجرين اليهود، وذلك نظراً للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها المزارعون العرب، إذ أن حالة الفلاح الفلسطيني لم تتحسن إلا قليلاً عما كانت عليه في العهد العثماني نظراً لعدم اهتمام الحكومة البريطانية بتحسين وتطوير الأساليب الزراعية لدى الفلاحين الفلسطينيين[3]. وأشار إلى ازدياد عدد العرب الذين أصبحوا بلا أرض، فقد توصل إلى أن 29، 4٪ من مجموع العائلات القروية أصبحت بلا أرض علماً بأن العائلة الواحدة تحتاج إلى 130 دونماً من الأراضي البعل "غير المسقية" للقيام بأود معيشتها، وإذا ما قسمت مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين باستثناء بئر السبع والأراضي التي في حوزة اليهود فيكون نصيب العائلة الواحدة لا يزيد عن 90 دونماً[4] وبين سمبسون السياسة التي يتبعها الصندوق القومي اليهودي (كيرين كايميت(والصندوق التأسيس اليهودي "كيرين هايسود" في استخدام العمال حيث تضمنت عقود إيجار هاتين المؤسستين مع الذين يستأجرون أراضي منهما عدم تشغيل عمالاً من غير اليهود[5]. وأشار إلى ازدياد البطالة بين العرب حتى أصبحت تشكل خطراً على حياة البلاد الاقتصادية حيث أدى ذلك "إلى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال"[6].

---

(1) راجع، ملف وثائق فلسطين من عام 637 إلى عام 1949، وزارة الإرشاد القومي، ج 1، ص 417 – 419.

(2) جون هوب سمبسون: تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران، القدس، دار الأيتام الإسلامية، 1930.

(3) نفسه، ص 202.

(4) نفسه، ص 99، ص 203.

(5) نفسه، ص 79.

(6) نفسه، ص 194.

Donation Receipt for The Keren Hayesod- 1930
إيصال تبرع لصندوق المؤتمر الصهيوني – عام 1930

لجنة الضرائب الريفية

فرضت حكومة الانتداب البريطاني عدة ضرائب على الملاك وبعد إصدارها لقانون ضريبة الملاك في المدن عام 1928م أخذت الحكومة تفكر ببحث الضرائب المفروضة في مناطق الأرياف وتوحيدها في ضريبة واحدة ولتنفيذ ذلك شكل المندوب السامي عام 1931م لجنة عرفت باسم (لجنة الضرائب الريفية) وذلك للبحث في نظام الضرائب المفروض على الأراضي الزراعية وتقديم تقرير بذلك إلى الحكومة لدراسة إمكانية ضريبتي الويركو والعشر المستبدل بضريبة جديدة تفرض على المناطق الريفية

وكانت حكومة الانتداب قد فرضت ضريبتي الويركو والعشر المستبدل في فترة سابقة على الأراضي الزراعية[1].

كما تمكن اليهود في الفترة من (1930-1935) من الاستيلاء على 229 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية. وهرّب اليهود كميات ضخمة من الأسلحة كُشفت حالتان منها في 15 مارس 1930، وفي 16 أكتوبر 1935[2].

كان طرد السكان العرب من خارج الحدود يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال حاييم وايزمن ففي 1931م أفصح حاييم وايزمن عن رغبته للمندوب السامي في القدس بأن يتم تطوير أرض في شرق الأردن لتوطين العرب Re-establishment الفلسطينيين فيها [3].

وقام المندوب السامي البريطاني واكهوب في 1931م أيضاً بفتح أبواب البلاد على مصراعيها لكل من أراد الهجرة إليها من الصهيونية[4]، ونتج عن ذلك انخفاض نسبة السكان الفلسطينيين في بعض الأقضية، وذلك بسبب احتلال العصابات الصهيونية أجزاء كاملة من هذه الأقضية، واستمرت بريطانيا في سياسة التهويد بخطى سريعة في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال دعمها وتدريبها للحركات الصهيونية العسكرية المتنامية القوة، وفي الوقت نفسه كانت قوافل من المزارعين العرب تطرد وتقلع من أراضيها نتيجة للاستعمار الصهيوني للأرياف، ومن الأمثلة على ذلك طرد 2746 أسرة عربية من 22 قرية في سهل مرج بن عامر، وطرد 15.500 مواطن عربي فلسطيني من وادي الحوارث، إضافة إلى طرد 15 ألف عربي آخرين من سهل الحولة، وطرد آلاف آخرين من أراضي الساخنة وغور بيسان وطبعون والزبيدات والمنسي وغيرها[5].

---

(1) المركز الفلسطيني للتوثيق: ملكية الأراضي في فلسطين قبل عام 1948
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=12&table=table_141&CatId=162

(2) راجع: تقرير بيل، ص266.

(3) Kayyali, A.W, Palestine A modern History ,London:Third World Center ,P.162

(4) عمرعبد العزيز: دراسات في التاريخ العرب الحديث، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1975.، ص676.

(5) حسن صالح: سكان فلسطين ديموغرافيا، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985، ص 305.

واستمرت حكومة الانتداب بمنح اليهود المزيد من الأراضي الأميرية، كما لم تطبق القوانين المتعلقة بانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، وقوانين حماية المزارعين المستأجرين مما أدى إلى ازدياد عدد العرب الذين أصبحوا بلا أرض[1].

وقد فاق حماس البوليس البريطاني كل تصور حين استخدم خمس دبابات مملوءة بالجند والذخيرة لاقتلاع المزارعين من أراضيهم مثلما فعل مع قرية شطة البالغة مساحتها 16 ألف دنم من أراضيهم عام 1931 وهي متنازع عليها ولم يفصل قانونياً بها بعد. وثار الرأي العام العربي لهذه المأساة؛ فتوالت صرخات الاستغاثة من كل مكان لوضع حد فاصل لمثل هذه الاعتداءات الصارخة ولكن دون جدوى، كما اغتصب الصهيونيون عام 1933 مراعي الصفصافة الكبيرة التي يملكها الأهالي منذ القدم وهي أراض متنازع على ملكيتها ولم يفصل فيها قانونياً بعد، كما ادعى اليهود ملكية 500 دونم من أراضي المراعي في قرية باقا الغربية بزعم عدم الفصل في دعوى النزاع عليها وتم الاستيلاء عليها بالقوة[2].

عصابة الإرغون Irgun

عملت الحركة الصهيونية على إيقاظ طاقات التعصب والعنصرية في نفوس اليهود، وكانوا يرددون مجموعة من العبارات العنصرية الداعية إلى مقاطعة العرب مثل لا تعاملوا طبيباً عربياً، ولا تشتروا من تاجر عربي[3]، وقد هرّب اليهود كميات ضخمة من الأسلحة كُشفت حالتان منها في 15 مارس 1930، وفي 16 أكتوبر 1935[4].

---

(1) واصف عبوشي: فلسطين قبل الضياع، ترجمة علي الجرباوي، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، د.ت) ص 163.

(2) راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 214 – 215.

(3) جورجي كنعان، العنصرية اليهودية، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص193.

(4) Palestine Government, A Survey of Palestine, prepared in Dec. 1945 & Jan. 1946 (Jerusalem: Government Printer, 1946), Vol. 1 ،p.141, p.185, p.224.

كما سعت الحركة الصهيونية دوما إلى تشكيل عصابات إرهابية مسلحة ففي سنة 1931 تأسست عصابة الارغون تزفان ليومي Irgun Z.L – وتعني باللغة العربية المنظمة العسكرية القومية – وهي منظمة صهيونية سرية مسلحة قامت بالاشتراك مع جماعة مسلحة من بيتار و"الهاغاناه ب" احتجاجاً على سياسة" الهاغاناه" الدفاعية، وبذلك فهي منظمة منشقة عن منظمة "الهاغاناه" وكان" فلاديمير جابوتنسكي" الزعيم الروحي للمنظمة في حين تمثلت القيادة العسكرية للمنظمة " بدافيد رازئيل" أما القيادة السياسية فكانت بيد "ابراهام شتيرن" Avraham Stern الذي سرعان ما انفصل عن هذه المنظمة وشكل منظمة إرهابية سرية اخرى سميت باسمه.وكان شعار هذه المنظمة الإرهابية عبارة عن خارطة فلسطين وشرقي الاردن وعليها بندقية تقبض عليها يد يمنى مكتوب عليها بالعبرية "راك كاخ" أي (هكذا فقط). وقد تولى قيادة هذه المنظمة بعد دافيد رازئيل مناحيم بيغن[1] الذي أخذ دوره بالبروز في منتصف الأربعينيات، وكان لهذه المنظمة دور كبير تهجير اليهود الى فلسطين والتجسس على العرب بواسطة الفرقة السوداء التابعة لها والمكونة من المهاجرين اليهود من الدول العربية. وقد استمرت" الإرغون" تمارس أعمالها الإرهابية ضد الفلسطينيين حتى نشبت الحرب العالمية الثانية التي بسببها أوقفت هذه المنظمة أعمال العنف وللكف عن احراج بريطانيا أثناء الحرب وكان ذلك من خلال بيان وجهه جابوتنسكي للشعب اليهودي يطالبه فيه للوقوف الى جانب بريطانيا ومعاداة النازيين الذين يهددون اليهود في بولندا. وكانت قوات الهاغاناة الوحيدة التي مارست تخطيط المستعمرات "المستوطنات" وإنشائها كوسيلة من وسائل التدعيم والانتشار العسكري لتحقيق هدف التواصل الإقليمي والاقتصادي داخل حدود المستعمرات "المستوطنات" اليهودية، لذا عملت على ربط المستعمرات "المستوطنات" في مناطق مرج بن عامر وغور الأردن وبين السهل الساحلي والغور، وتعزيز" حيفا اليهودية"، والطريق إلى النقب من

(1) واصف منصور: مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 70.

جنوب حيفا حتى أطراف غزة ومنها إلى بئر السبع ثم المناطق المحيطة بالحولة وطبرية وضرورة الاستيلاء على أراضٍ في الشمال للسيطرة على منابع المياه[1].

وبعد ذلك التاريخ تزايدت موجات المطالبة بتأسيس الجيش الصهيوني ليس في بريطانيا فحسب، بل في الأوساط الأمريكية أيضاً، وتشكلت من أجل ذلك لجنة "أنجلو-أمريكية" من أجل تشكيل الجيش اليهودي الذي سيحارب لبقاء الصهيونية، وقد جاء عن حاييم وايزمن في مذكراته أنه قال: "كان هناك اتفاق سري بموجبه تسلمنا بريطانيا فلسطين خالية من العرب 1934م، ولكن ذلك كان مستحيلاً بسبب قلة الجالية الصهيونية مقارنة بعدد السكان الأصلي"[2].

وهو ما جعل عدداً من علماء المسلمين الفلسطينيين يعقدون مؤتمرهم الأول في 25 يناير 1935، حضره 500 شخص [3]، بحث العلماء في هذا المؤتمر مواجهة الهجرة الصهيونية، وحماية الأراضي العربية من التسرب إلى المهاجرين الصهيونيين عن طريق السماسرة والخونة والتصدي لهم[4] وقاموا بإصدار فتوى بتحريم بيع الأرض لليهود، وتكفير من يرتكب ذلك، ثم قيامهم بحملة توعية كبرى في فلسطين[5].

وقام العلماء بحملة كبرى في جميع مدن وقرى فلسطين ضد بيع الأراضي لليهود، وعقدوا الكثير من الاجتماعات وأخذوا العهود والمواثيق على الجماهير بأن يتمسكوا بأرضهم، وألا يفرطوا بشيء منها. وقد تمكن العلماء من إنقاذ أراض كثيرة كانت مهددة

---

(1) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص 223.

(2) Chaim, Wize Mann, , Trial and Error, London, 1940.P.543.

(3) حسن عبد الله أبو دية: زلزال فلسطين (1897-1945م)، ج1، ط2، دار السلام للنشر والتوزيع رام الله، فلسطين، 1999م، ص103.

(4) عوني جدوع العبيدي: صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، 1405هـ/ 1985م، ص66.

(5) راجع نص الفتوى في: وثائق الحركة الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1984، ص381-391.

بالبيع، واشترى المجلس الإسلامي الأعلى قرى بأكملها مثل دير عمرو وزيتا، والأرض المشاع في قرى الطيبة وعتيل والطيرة، وأوْقف البيع في حوالي ستين قرية من قرى يافا. وتألفت مؤسسات وطنية أسهمت في إيقاف بيع الأراضي، فأنشئ "صندوق الأمة" بإدارة الاقتصادي الفلسطيني أحمد حلمي باشا، وتمكن من إنقاذ أراضي البطيحة شمال شرقي فلسطين، ومساحتها تبلغ ثلاثمائة ألف دونم[1].

كما أرسل العديد من مشايخ البدو الى حكومة الانتداب البريطاني رسائل من اجل البت في امور القبائل المختلفة. وطالب المشايخ حكومة الانتداب كما جاء في الوثيقة المرفقة بعدم المس بملكية اراضيهم والاعتراف بها بموجب العادات المتعارف عليها عند البدو، عدم المساومة على الارض وبيعها[2].

ثورة شعبية شاملة

لقد فَقَدَ الفلسطينيون في هذه الفترة أملهم في الحصول على حقوقهم بالوسائل السلمية والقانونية، وعلق الحاج أمين الحسيني على تلك المرحلة قائلاً: "كنا ما نزال حتى سنة 1932 على شيء من الأمل، ولكنه زال مع الزمن، كل عذابنا كل آلامنا كانت تُعدُّ بعناية، لم يكن أمامنا غير الشهادة[3]. وأدت سياسات الاحتلال البريطاني المحابية لليهود في النهاية إلى اشتعال نار الثورة من جديد والتي بلغت ذروتها بحلول عام 1936، والتي استمرت ثلاث سنوات وكان من أهم مطالبها ضرورة ايقاف الهجرة اليهودية إلى البلاد والحد من انتقال الأراضي لليهود[4].

---

(1) عيسى السفري: فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ج3، ص562.

(2) جزء من محاضرة الأستاذ منصور النصاصره الذي القاها في واشنطن في مؤتمر الشرق الاوسط في شمال امريكاَ

The Middle East Association for North America (MESA).

(3) زهير الماردينى: ألف يوم مع الحاج أمين الحسيني، بيروت 1980، د.ن، ص77.

(4) هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 61.

ومع نشوب الثورة واشتداد حدة المقاومة تحولت المستعمرات "المستوطنات" إلى مراكز شبه عسكرية من الناحية الدفاعية والهجومية فسيجت، وأقيمت فيها الخنادق والتحصينات، وأبراج المراقبة والحراسة، وأنشأت بها معسكرات التدريب، وفي نفس الوقت فإن الاستيطان اليهودي في المدن ازداد بصورة متعاظمة مع تعاظم موجات الهجرة فتطورت المدن القائمة مثل :تل أبيب، حيفا الجديدة على جبال الكرمل، وتطورت مستعمرات "مستوطنات" ريشون ليتسيون (أي الأولى في صهيون) [1] والخضيرة كما ازدادت أعداد الكيبوتسات التي لعبت دورًا هامًا في المشاركة في قمع الثورة، وأخفت أعدادًا كبيرة من المهاجرين اليهود الذين وصلوا بطريقة سرية و تم تدريبهم على الأعمال العسكرية من خلال تعاون وثيق بينها وبين الهاغاناة التي أنشأت مؤسسة الموساد للتخابر عام 1937 [2] والتي كانت على علاقة وثيقة مع قوات الشرطة البريطانية.

وكانت ثورة 1936 ثورة شعبية قاتلت بتصميم شديد أرغم الحكومة البريطانية على حشد قوات عسكرية في فلسطين أكثر مما كان موجوداً في شبه القارة الهندية[3]. وعمدت بريطانيا أثناء ثورة 36 بتسليح كل مستعمرة كانت تُنشأ حديثًا بما يقارب من 100 بندقية و50 مدفع هاون و1000 قنبلة يدوية هجومية ودفاعية 40000 طلقة وتجهيزات عسكرية و15 طن من المتفجرات بالإضافة إلى وسائط التفجير من الصواعق، والقنابل المختلفة، وأدوات و وسائل للتحصين كالأوتاد والأسلاك الشائكة تكفي لتحصين

(1) للمزيد راجع، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 9

(2) راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 385.

(3) إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق، ص 23.

المستعمرة[1] واستشهد كثير من قادة الثورة أمثال فرحان السعدي، ومحمد الصالح الحمد، وعبد الرحيم الحاج محمد، ويوسف أبو درة[2].

وشهدت تلك الفترة اتحاد أمني ما بين الانتداب والصهيونية للقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية، والتي كانت تتعاظم قاعدتها يومًا بعد يوم، وبالاعتماد على مساندة حكومة الانتداب أنشأت الوكالة اليهودية جهازًا عرف باسم الإدارة القومية، والتي كانت تخضع مباشرة لّلجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد أخذ عدد الفصائل اليهودية المسلحة يتزايد، وأقيمت دورات خاصة لتدريب أعضاء الهاجاناة على فنون الحرب والعلوم العسكرية، وعلى أثر ذلك بدأت الاجتماعات بين بن غوريون كرئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ومسئول الأمن بها، وقائد الهاجاناة، والمندوب السامي البريطاني و في هذا الصدد أشار بن غورين قائ ً لا" :إن كثيرًا من ضباط قوات الهاجاناه الذين أصبحوا فيما بعد في قوات الدفاع "الإسرائيلي" كانوا قد تدربوا في هذه الدورات[3]

وثيقة مقدسية

وفي 1/ 5/ 1936 وصل إلى نابلس مبعوث سَلَّمَ أكرم زعيتر بياناً صادراً عن رجالات القدس من أطباء ومحامين وأدباء وأساتذة وزعماء نقابات وهم يمثلون لواء القدس بجميع فئاته وطوائفه وأحزابه وأطيافه، ويبدو أن إصداره جاء بمناسبة مرور أسبوع على الإضراب العام. والبيان يدعو إلى العصيان المدني من خلال رفع شعار "لا ضرائب بلا تمثيل" وهو الشعار الذي رفعه الأمريكيون عام 1766 خلال ثورتهم على البريطانيين. يقول أكرم زعيتر "إن هذه الدعوة إلى الامتناع عن دفع الضرائب كانت الخطوة السياسية

---

(1) خليل حسونة: الثورة الشعبية الفلسطينية :ثورة 1936 نموذجًا، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ص 72.

(2) محسن صالح: القوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917–1939 (عمان: دار النفائس، 1996)، ص437–618.

(3) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب، مرجع سابق، ص 214.

الجدّية الأولى الواجب اتخاذها في هذه المرحلة من النضال، مع العلم بأن البلاد صائرة إلى الثورة المسلحة، والشعور الثوري في تصاعد عجيب مدهش." وفي مكان آخر يقول: "بادرنا إلى الإبراق إلى القدس نحيي هذا الإجماع الرائع، ونؤيد كل التأييد الدعوة إلى الامتناع عن الضرائب، ونلزم أنفسنا بتطبيقه، كما أبرقنا إلى اللجنة العربية العليا بتأييد الاقتراح والحث على الدعوة إلى تطبيقه فوراً ."كان لموقف رجالات القدس تأثير على قرارات اللجنة العربية العليا التي بدأت تتخذ مواقف متشددة وداعمة لاستمرار الإضراب[1].

(1) محمد عقل: وثيقة مقدسية عن الدعوة إلى العصيان المدني، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=970&table=table_141&CatId=188

opeikandl.com

لا ضرائب بلا تمثيل

الى الامة العربية الباسلة!

تنفرد فلسطين بخطر لم تلقه امة اخرى على وجه الارض وهو ان الاستعمار البريطاني يعمل بكل قواه لاقلاعها من وطنها وتمليك هذا الوطن لليهود. فاذا كان الاستعمار يرمي في مطلق احواله في غير بلاد الى امتصاص الامة المحكومة امتصاصاً اقتصادياً، فانه في فلسطين يرمي الى هذا والى ما هو شر منه وهو ملاشاة كيان العرب، كما تدل عليه نتائج الحكم البريطاني مدة الثماني عشرة سنة الماضية.

ويعلم العالم اجمع انه على رغم ما بذل العرب من تضحيات غالية للمحافظة على كيانهم والاحتفاظ ببلادهم بواسطة الوفود تارة والشكاوي والاحتجاجات طوراً فان السياسة الاستعمارية لم تصغ الى شيء من هذا بل مضت في طريقها منذ الاحتلال حتى اليوم، فاذا باليهود في فلسطين سنة ١٩٣٦ قد اصبح عددهم يزيد على اربعماية وخمسين الفاً، وانتقل اليهم معظم الاراضي الزراعية وانشأوا الفرق الرياضية العسكرية وتأهبوا بالسلاح وصاروا يدعون ان فلسطين كادت تصبح في قبضة يدهم، والاستعمار البريطاني ظهيرهم حتى يدركوا كل ما يتمنون.

وكان قد أعلن جهاراً مرات عديدة بعد الاحتلال، في المؤتمرات الوطنية العامة (ولكن قل ان استهل خفار الاستعمار البريطاني ووصل اليهود الى ما وصلوا اليه من العدد في الانفس وامتلاك الارض) ان الامة بنست من المستعمرين وفرغت طاقتها من معاناة الاستعمار، وقد اقترح عليها ان تلجأ بكل عزيمة صادقة الى قاعدة لا ضرائب بلا تمثيل، شأن الامم العزيزة الابية، التي تطبق هذه القاعدة وقت الشدة، جانحة الى السلم، حتى ترد اليها حقوقها، ولا تقهر على الجلاء عن بلادها. ولكن استئناف الامر مرة بعد اخرى ان الحكومة البريطانية تعود الى رشدها، حال دون الاخذ بهذه القاعدة. ويرى الان موقعو هذا النداء ان الوقت قد حان بالضرورة القصوى للرجوع الى ما سبق اعلانه واقتراحه في المؤتمرات فتتخذ الامة من قاعدة لا ضرائب بلا تمثيل واللاتعاون سلاحاً سلمياً لمقاومة الاستعمار البريطاني مقاومة شريفة نبيلة تكرهه على التسليم للعرب بحقوقهم كاملة.

قال هذا السبيل تدعو الامة جمعاء في هذا المأزق الحرج، وهو السبيل الوحيد الذي يدعوها الواجب القومي اليه، مستصرخين مختلف الهيآت السياسية الوطنية والاحزاب والجمعيات والأندية والرجال الاباة والشباب الاحرار والعاملين لخلاص فلسطين من براثن الاستعمار الى الاجماع على هذه الخطة وتنفيذها باحكام، مع الثبات في الموقف، ومضاعفة الجهود لتقوية الاضراب العام وجعله يستمر الى اقصى امد، ومع العلم ايضاً ان الاضراب المتواصل اذا اقترن، باذن الله وقوة ايمان الامة، بقاعدة لا ضرائب بلا تمثيل اقتراناً عملياً مطرداً يجعل جهاد الامة الخطير في هذا الوقت العصيب كفيلاً لها بايصالها الى حقوقها من الحرية والاستقلال.

وليوقن كل عربي وعربية في فلسطين ان السبب الذي حال دون اقتطاف ثمرات جهادنا الوطني فيما مضى ليس قلة البذل والتضحية كلا، بل لان ذلك الجهاد لم يبلغ تأثيره ولا يبلغ الحد الذي يبلغه الاخذ بقاعدة لا ضرائب بلا تمثيل واللاتعاون.

ايها العربي! ان تاريخ الامة العربية المجيد العامعة صفحاته بذكريات البطولة الخالدة ينادي من خلال الاجيال والقرون كل عربي حر لتلبية هذا النداء. فبادر الى ان المستقبل لنا اذا كنا على جدارة لنكون ابناء الفاتحين من الاباء والاجداد؟

وثيقة مقدسية عن الدعوة إلى العصيان المدني في بداية الإضراب العام في فلسطين سنة 1936[1]

الوثيقة في أرشيف الهاغاناه- تل أبيب

(1) نقلاً عن، محمد عقل: وثيقة مقدسية عن الدعوة إلى العصيان المدني، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=970&table=table_141&CatId=188

أما الجيش البريطاني وقوات حرس المستعمرات "المستوطنات" اليهودية فقد شرعا أثناء الثورة بحرق القرى العربية، وتجريف أشجارها وقتل الفلاحين وإعدام المواطنين، وتدمير الريف مما أدى إلى نزع الملكية من أيدي الفلاحين العرب وإخراجهم منها بالقوة . فالفلاح الذي يفقد أرضه كان يذهب إلى المدينة يبحث له عن عمل هناك، وهذا الانتقال يعد خطرًا سياسيًا لأنه يعني انتقال من وضع الفلاح إلى وضع العامل، وبالتالي تحطيم عملية الالتحام بالأرض وهو العامل الحاسم في الإبقاء على الكيان البشري لأي تجمع سكاني، وخصوصًا أن الفلاحين شكلوا القاعدة العريضة للثورة[1].

واستنادًا إلى التقديرات البريطانية، فقد وصل عدد القتلى الفلسطينيين على يد القوات البريطانية والمنظمات اليهودية خلال الثورة إلى ما يقارب من 5 آلاف على أقل تعديل، وحوالي 15 ألف جريح بالإضافة إلى ما يقارب 50 ألفًا تعرضوا لاعتقالات سواء كانت لفترات بسيطة أو أحكام مدى الحياة، كما شرد عشرات الآلاف خارج فلسطين أو داخلها [2].

(1) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص 229.

(2) نفسه، ص 230.

openkandil.com

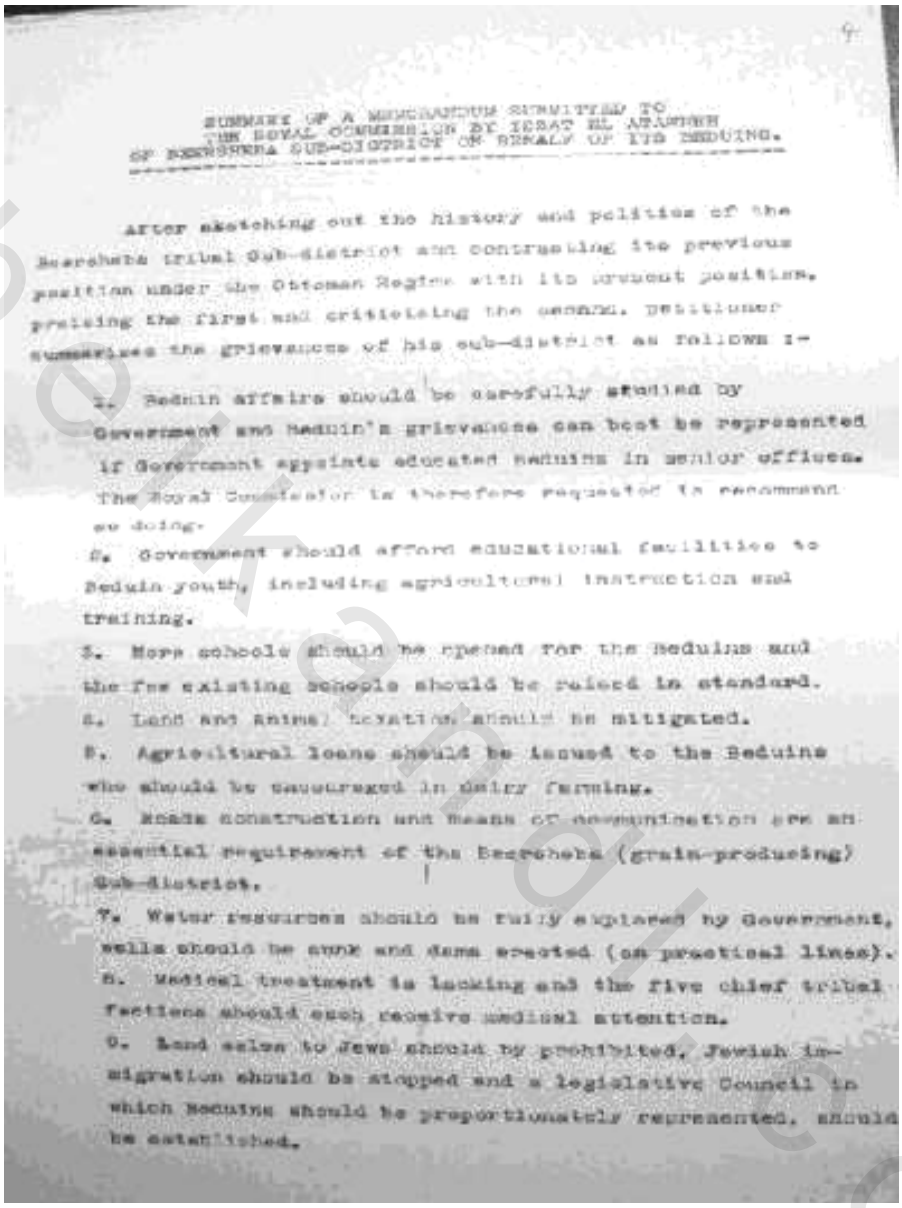

SUMMARY OF A MEMORANDUM SUBMITTED TO THE ROYAL COMMISSION BY ISSAT EL ARAMEEN OF BEERSHEBA SUB-DISTRICT ON BEHALF OF ITS BEDUINS.

After sketching out the history and politics of the Beersheba tribal Sub-district and contrasting its previous position under the Ottoman Regime with its present position, praising the first and criticising the second, petitioner summarises the grievances of his sub-district as follows :-

1. Bedouin affairs should be carefully studied by Government and Beduin's grievances can best be represented if Government appoints educated Beduins in senior offices. The Royal Commission is therefore requested to recommend so doing.

2. Government should afford educational facilities to Beduin youth, including agricultural instruction and training.

3. More schools should be opened for the Beduins and the few existing schools should be raised in standard.

4. Land and Animal taxation should be mitigated.

5. Agricultural loans should be issued to the Beduins who should be encouraged in dairy farming.

6. Roads construction and means of communication are an essential requirement of the Beersheba (grain-producing) Sub-district.

7. Water resources should be fully explored by Government, wells should be sunk and dams erected (on practical lines).

8. Medical treatment is lacking and the five chief tribal factions should each receive medical attention.

9. Land sales to Jews should be prohibited, Jewish immigration should be stopped and a legislative Council in which Beduins should be proportionately represented, should be established.

صورة للوثيقة التي بعث بها مشايخ النقب الى الانتداب البريطاني وصلت نسخة منها الى لندن عام 1937 كما جاء في مركز المحفوظات البريطاني في لندنPRO

لجنة بيل الملكية Peel Royal Coomittee

وفي أعقاب توقف الثورة الشعبيةPeople's Revolution 1936، شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة اللورد بيل "Lordpeel" ، ولم تستطع تلك اللجنة إخفاء تحيزها الصارخ للصهيونية خلال مرحلة عملها في فلسطين، فقد بحثت مشروع تقسيم فلسطين مع اليهود قبل أن ترجع وتستمع لشكوى العرب، كما أنها ارتأت أن حقوق اليهود تفوق حقوق العرب في فلسطين، واقترحت لأول مره التقسيم كوسيلة لتسوية المشكلة الفلسطينية، وكان أهم ما احتواه تقريرها وجوب تبادل السكان بين المنطقتين العربية واليهودية، وهذا يعني إجلاء Evacuation السكان العرب عن أراضيهم وبيوتهم، ومن المعروف أن اليهود في المنطقة العربية المقترحة عددهم 1250 يهودياً بينما العرب في المنطقة اليهودية هم نصف السكان ويبلغ عددهم 300 ألف نسمة ويملكون ثلاثة أضعاف الأملاك اليهودية، ومقدارها ثلاثة ملايين وربع المليون دونم[1].

وفي العام نفسه أي عام 1936 اتصل بعض أعضاء الحكومة البريطانية ببعض الشخصيات الفلسطينية، وقدموا لهم اقتراحات تنص على أن يتم نقل عرب فلسطين إلى شرق الأردن، على أن يعطوا ضعف مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها، وأن يقدم اليهود جميع الأموال المطلوبة لتنفيذ ذلك الاقتراح[2]، في سبيل إقناعهم بالهجرة من بلادهم نجد أن الحكومة البريطانية قد تركت الطريق مفتوحاً أمام اليهود لتأسيس دولتهم في فلسطين حينما أوضحت لهم عام 1937 م بأن: "إنشاء دولة يهودية سيترك لقدرات الصهيونية"[3].

---

(1) بيان نهويض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1986، ص363.

(2) حامد أحمد، المعذبون في الأرض المقدسة "العرب في إسرائيل"، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.م)، 1996، ص38.

(3) ناجح جرار: اللاجئون الفلسطينيون: مدخل للمراجعة وإستقراء المستقبل، الجمعية الفلسطينية للشؤون الأكاديمية، (باسيا)، القدس، 1994، ص38.

وقد أطلت فكرة الدولة اليهودية ذات السيادة برأسها لفترة قصيرة حين اقترحت لجنة بيل Peel Coomittee هذا المشروع ولكنها سرعان ما سحبت في العام التالي. فقد طالب الصهيونيون بالتفاوض، في حين رفض عرب فلسطين المبدأ، وطالبوا بإعلان فلسطين دولة مستقلة ذات حكومة نيابية مسئولة في ظل مواصلتهم لثورة ١٩٣٦ – 1939[1].

خريطة رقم (1)

تقسيم لجنة بيل 1937[2]

(1) عن الثورة راجع، كارين أرمسترونج: القدس مدينة واحدة.. عقائد ثلاث، مرجع سابق، ص 616 – 619.

(2) راجع، ملف وثائق فلسطين من عام 637 إلى عام 1949، وزارة الإرشاد القومي، ج 1، ص 527.

وفي خطاب دافيد بن غوريون لنجله عاموس عقب تقرير لجنة بيل عام 1937م، قال بأنه ستكون: "ثمة ضرورة لطرد العرب في سبيل الحصول على استقلال يهودي في أرض "إسرائيل"، وما استلزم من ضرورة تصفية الشعب الفلسطيني بالقوة، وتفريغ البلاد من السكان العرب طبقاً لما قاله موشيه شاريت: "شيء رائع في تاريخ البلاد، وربما أكثر روعة من تأسيس دولة "إسرائيل""[1]. وأكد على أن: "الترانسفير[2] Transfer ضد العرب أسهل من أي ترانسفير آخر، ثمة دولة عربية في المنطقة[3]. أما العرب فقد رفضوا لجنة بيل[4].

وفي 1937م قام حزب الماباي الصهيوني بعقد مؤتمر في مدينة زيورخ لمناقشة سياسة الترحيل والإبعاد، ومنذ ذلك التاريخ أضحى الترحيل سياسة قائمة بحد ذاتها، وكان هذا المؤتمر أول من طرح مسألة الترحيل بشكل علني، وقد دعمت هذه السياسة وخططت لها أرفع المستويات القيادية ولم تلقى معارضة من أحد، وكان واضحاً ما أكدته وقائع المؤتمر وملفاته، على إجماع المشاركين في جلسات المؤتمر حول موضوع الترحيل، ولكنهم اختلفوا فقط في طريقة التنفيذ، وأوضح بن غوريون في تعليقه على اقتراح التقسيم قائلا: "على الرغم من صغر ومحدودية الأرض المقدمة للدولة اليهودية، أرى في مقترحات اللجنة إمكانية لترحيل السكان العرب برضاهم إن لم يكن رغماً عنهم، وبالتالي توسيع السيطرة اليهودية"[5].

---

(1) غبرئيل بتربرغ: نقد الصهيونية: حالات اللجوء" الكرمل، العدد 49، خريف 2001، ص190.

(2) الترانسفير، وتعني بالانجليزية النقل، وتعني طرد السكان العرب من ديارهم بنقلهم خارج البلاد، دومنيك فيدال: خطيئة اسرائيل، ترجمة: سعد الطويل، منشورات سطور، 2003، ص 106.

(3) بني موريس: تصحيح خطأ، ترجمة: أنطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين 2003، ص 201.

(4) كارين أرمسترونج: القدس مدينة واحدة.. عقائد ثلاث،، مرجع سابق، ص 619.

(5) أحمد حلاوة: الهجرة الصهيونية من المنظور التاريخي، الهدف، عدد1، حزيران/ يونيو1990، ص19.

النواة الأولى للموساد

"الموساد" اختصار لعبارة "موساد لعالياه بت" العبرية أي منظمة من أجل الهجرة الثانية، وهي إحدى مؤسسات جهاز الاستخبارات "الإسرائيلي" والجهاز التقليدي للمكتب المركزي للاستخبارات والأمن. أنشئت عام 1937، بهدف القيام بعمليات تهجير اليهود. وكانت إحدى أجهزة المخابرات التابعة للهاغاناه ومهمتها تنظيم الهجرة إلى فلسطين وتسهيلها، والحصول على السلاح وتوزيعه، وجمع المعلومات عن الإنجليز والفلسطينيين [1]. وفي نفس العام تم تأسيس وحدات عسكريه في إطار "الهاغاناه" لمحاربة المناضلين العرب تسمى بلوغوت سديه – أي كتائب ميدانية – وتطورت الى قوة اقلمية نيطت بها مهمة حماية المستعمرات اليهودية[2].

وفي 1938 قدم يوسف فايتس[3] للوكالة اليهودية مشروعا مفصلا لتفريغ قرى ومجمعات سكنية عربية [4]. وقبيل الحرب العالمية الثانية مارست بريطانيا وقواتها العسكرية من جيش وبوليس أبشع أنواع العقوبات ضد العرب واستخدمت كل ما لديها لإخماد الحركات الثورية العربية من اضطهاد Persecution وقتل وتعذيب ونفي[5].

ومنذ عام 1939 بالذات كلفت الحركة الصهيونية بن غوريون بمهمة الإشراف على الهجرة والاستيطان في الأراضي العربية والنشاط المسلح، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تظهر النتائج الفورية والمتلاحقة للأعمال التي قام بها بن غوريون باستخدامه القوة لتحقيق

---

(1) حميدي قناص المطيري: الموساد في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط2، دار زهران للنشر، الأردن 1999، ص 30.

(2) جوني منصور وفادي نحاس: المؤسسة العسكرية في اسرائيل، مرجع سابق، ص 38.

(3) كان فايتس شخصية مركزية في المشروع الصهيوني في كل ما يتعلق بشراء الأراضي والاستيطان. وبين سنوات 1932 – 1967 أدار دائرة الأراضي في الكيرن كيمت ليسرائيل ومنذ 1950 أصبح عضواً في مجلس إدارتها، راجع، بني موريس: تصحيح خطأ، مرجع سابق، ص 136.

(4) جوني منصور: منقذ الأرض وداعية ترانسفير، مرجع سابق، ص 164.

(5) محمد عيسى صالحية: مدينة القدس، مرجع سابق، ص 82.

خروج الفلسطينيين، حيث أضحت الهاغاناه Haganah الأداة الوحيدة لتحقيق المشروع الصهيوني، وعلى كافة الأصعدة من أجل إنشاء الصهيونية الخالصة؛ أي النفي الكامل لعرب فلسطين[1].

ففي رسالة للقنصل الأمريكي بتاريخ 12 / 6 / 1939 إلى وزير خارجيته ما يلي:

" بدأ الإرهاب Terrorism اليهودي في 25 / 5 / 1939 ضد العرب وليس ضد البريطانيين إذ قام ثلاثة من اليهود في سيارة مسروقة من شقيق حاييم وايزمان بإطلاق النار على مجموعة من العرب في حيفا وجرحوا خمسة بينهم، وأحدهم جراجه قاتلة، وفي 29 / 5 / 1939 دخل ثمانية يرتدون الملابس الأوروبية ويتحدثون العبرية قرية بيار عدس العربية حيث قتلوا أربعة نساء ورجلاً واحداً وجرحوا ثلاثة آخرين "[2].

هجرات غير شرعية

واستخدمت الحركة الصهيونية ومؤسساتها التنظيمية – مثل المنظمة الصهيونية ووسائل التعليم والإعلام الدعائي – كافة السبل غير الشرعية وتم استخدام التاريخ الخاص لكل منطقة جغرافية لإقناع سكانها اليهود بالحاجة إلى الهجرة إلى فلسطين والمشاركة في بناء الدولة اليهودية في وطن الأجداد. ليس من شك أن جهود الحركة الصهيونية طرحت ثماراً عظيمة، وظهر ذلك في هجرة عشرات الآلاف من اليهود من بلادهم الأصلية إلى فلسطين[3].

وقد اعترفت حكومة الانتداب وعدد من القناصل بفلسطين بهذه الهجرة غير الرسمية، فقد ذكر القنصل الأمريكي بالقدس في رسالته إلى وزير خارجيته بتاريخ 3 / 6 / 1939 مايلي " تم اعتقال Internment تسعمائة وستة مهاجرين يهود غير شرعيين Illegal في 1 / 6 /

---

(1) إلياس صنبر، فلسطين: التغيب1948، مرجع سابق، ص83

(2) Foregn Rrlations, 1939,vol.4, 867N. 4016/ 88.

(3) أسعد غانم: اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة، مجلة قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، عدد 4، خريف 2001 م، ص 6.

1939 على ظهر السفينة اليونانية ليزل والتي أفاد ضباطها بقيام السفينة نفسها برحلتين سابقتين، كما أفادت البرقية نفسها باعتقال 800 آخرين في وقت سابق[1].

وقدر عدد اليهود الذين دخلوا البلاد عبر الكيبوتسات حتى إبريل عام 1939 ما بين 30 – 40 ألف مهاجر عدا الأعداد الضخمة من اليهود الذين دخلوا البلاد ضمن الجيش البريطاني واستمروا في البقاء فيها، وقد بلغ عددهم حتى الحرب العالمية الثانية نحو 27 ألف شخص[2].

قانون انتقال الأراضي

وكان لتلك الهجرات اليهودية إلى فلسطين بشكل عام إسهام كبير في وضع بذور اختلال ديموغرافي في فلسطين لصالح اليهود. وهذا التزايد في أعداد المهاجرين قد سبب إشكالاً كبيراً للحكومة البريطانية المنتدبة حيث بات عليها ان تتحمل عبء المزارعين الذين باتوا بلا أراضي بعد ان صادرتها الحكومة بحجج واهية واعطتها لليهود ليستوطنوا فيها ولم تعد هنالك أراضي كافية لتوطين Re-establishment المزيد من المهاجرين اليهود ومع بدء الفلاحين بالتذمر ورفض ما يحدث كان لابد للحكومة أن تفعل شيئاً يسكتهم فأصدرت قانون انتقال الأراضي 1940م وطبقا لهذا القانون قسمت أراضي فلسطين إلى ثلاث مناطق:

المنطقة (أ): [3] كانت تضم 16، 680، 000 مليون دونم أي مايعادل 63، 1٪ من مجموع المساحة الكلية ويمتلك اليهود منها 34 ألف دونم كان ربعها لشركة البوتاس الفلسطينية واشتملت المنطقة أ على: المناطق الجبلية بوجه عام مع بعض مناطق واقعة في قضاء غزة وبئر السبع حيث أصبحت الأراضي غير كافية لإعالة السكان كما اشتملت على السهل

---

(1) Foregn Rrlations, 1939,vol.4, 867N. 55/ 176.

(2) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص 222.

(3) راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 63.

الساحلي شمال عكا وسهل بيسان والسهل ما بين مرتفعات يهودا وما بين خط تل أبيب والجزء الجنوبي لوادي الأردن ويمتد من جنوب بيسان وحتى البحر الميت Dead Sea.

المنطقة ب: تضم 8، 348000 أي 31، 8٪ من مجموع المساحة ويمتلك اليهود فيها 45 ألف دونم واشتملت المنطقة ب على سهل مرج ابن عامر وسهل جزائيل والجليل الشرقي والسهل الساحلي الممتد بين حيفا والطنطورة وبين الحد الجنوبي لقضاء الرملة وبيرطوفيا والقسم الجنوبي من قضاء بئر السبع (النقب).

المنطقة الحرة: ضمت 1، 292، 000 دونم أي مايعادل 5٪ من مجموع المساحة يمتلك فيها اليهود 600 ألف دونم واشتملت هذه المنطقة السهل الساحلي الواقع بين الطنطورة والحد الجنوبي لقضاء الرملة ومنطقة حيفا الصناعية وجميع البلديات.

وبشكل عام فان ما امتلكه اليهود من الأراضي الفلسطينية حتى عام 1940 كان 5، 7٪ من مجموع مساحة فلسطين. ويتضح من التقسيمات السابقه ان المناطق التي سمح لليهود فيها شراء الأراضي دون قيود كانت المنطقة التي ستخصص للدولة اليهودية في المستقبل بينما منعت حكومة الانتداب شراء اليهود للأراضي في المناطق التي ستقع فيها الدولة العربية.

كما أن منع انتقال الأراضي في المناطق (أ) و(ب) سيشتمل فقط على مايملكه العرب الفلسطينيون علما ان العرب من غير الفلسطينيين كالسوريين واللبنانيين كانوا يمتلكون أراض واسعة ضمن هذه المناطق، ولم يوجد ذاك الرادع الوطني عند هؤلاء لمنعهم من بيع أراضيهم خاصة بعد ابتعادهم عنها وعدم استفادتهم منها كما كان الحال

في العهد العثماني وبالتالي فلم يتردد أغلبية هؤلاء الملاك في بيع أراضيهم والتخلص منها بعد تقديم الأسعار المغرية ثمناً لهذه الأراضي من قبل الوكالة اليهودية[1].

حيل وأساليب خداع

ونشير إلى مجموعة من الحيل وأساليب الخداع[2] التي اتبعها الصهاينة للاستيلاء على فلسطين في تلك الفترة ومنها:

- **الألعاب المكابية**: وهي مهرجانات رياضية درج اليهود على إقامتها في فلسطين مرة كل عامين أسوة بالألعاب الأولمبية، وقد بدأت عام 1927 وكانوا يقيمونها تحت الأعلام الصهيونية، وكان اليهود يستغلونها ويدخلون فلسطين بأعداد كبيرة بحجة أنهم لاعبون ومتفرجون ويختبئون في المستعمرات "المستوطنات" ولم يخرجوا من فلسطين بعد انتهاء هذه الألعاب
- **المعارض**: كان اليهود يقيمونها في فلسطين كل عامين وكان يتستر تحتها أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود على صورة عارضين أو مشاهدين ويستمرون بعد انتهاء مدة العرض في العيش والإقامة في فلسطين .وقد أقيمت هذه المعارض في أعوام،1926،1924، 1928،1934،1932،1930، 1936 ومن الجدير بالاهتمام بأن هذه المعارض كانت تتم في غير أعوام الدورات المكابية
- **السياحة**: وصل عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين كسائحين ولم يغادروها نحو 44474 خلال الفترة 1931 – 1935

---

(1) للمزيد راجع، هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 63، ومحمد الحزماوي: ملكية الأراضي في فلسطين 1918– 1948، مؤسسة الأسوار، عكا 1998.

(2) للمزيد راجع، عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص 213 – 232.

- **الزواج الصوري**: استغل اليهودي هذا النوع من الزواج في دخول فلسطين، وفي حالة القبض عليه كانت تضع إحدى الفتيات اليهوديات خاتم الخطوبة في يده وكأنه خطيبها، وبالتالي لا يحق للسلطات من طرده، وبعدها تنفصل اليهودية عنه
- **رجال الدين**: كان المهاجر اليهودي يرتدي زي المتدينين عندما يدخل البلاد، وبناء على الاستثناء الذي أصدره المندوب السامي في مايو 1930 فقد تحرر رجال الدين من أية قيود في دخول البلاد
- **المغامرون**: هم الذين كانوا يدخلون فلسطين بدون جوازات سفر، وأقصى عقوبةRetaliation كانوا يتعرضون لها هي الحجز ثم الإفراج عنهم في النهاية بكفالة مالية ففي ضوء هذه الأساليب اعترفت حكومة الانتداب بأن اليهود الذين دخلوا بطريقة غير رسمية منذ بداية الانتداب وحتى عام 1939 قدرت أعدادهم بحوالي 40 ألف شخص[1].

وبين سنتي 1937 و1948، صيغت وقدمت عدة خطط ترحيل صهيونية، منها:

- خطة سوسكين للترحيل القسري (سنة 1937)، ونقلهم إلى المناطق الجبلية حيث تقطن أغلبية سكان الريف العرب
- وخطة فايتس للترحيل (ديسمبر1937)، اقترح ترحيل العرب وسكان الريف باستخدام القوة
- وخطة ألفريد بونيه (يوليه 1938(، نادي بترحيل العرب إلى شرق الأردن وبلاد أخرى مجاورة
- وخطة روبين (يونيه 1938)، وخطة الجزيرة (1938–1942)، وخطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق (1934–1948)، وخطة بن جوريون (1943–1948)، وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري (1948)، وأثناء الفترة

(1) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص 224.

نفسها ألفت ثلاث لجان ترحيل: اللجنتان الأوليان ألفتهما الوكالة اليهودية (1937-1942)، أما اللجنة الثالثة فقد ألفتها الحكومة "الإسرائيلية" سنة 1948[1].

عصابة شتيرن Stern

في عام 1940 م تأسست المنظمة الإرهابية الصهيونية شتيرن[2] Stern وأسمها الاصلي هو"لوحمي حيروت يسرائيل" ومعناها باللغة العربية "المحاربون من أجل حرية إسرائيل"" ولكن اصبح يشار الى هذه المنظمة بأسم مؤسسها الارهابي "إبراهام شتيرن" Avraham_Stern[3] (1907-1941) الذي انظم في باديء الامر الى منظمة "الهاغاناه" عام1929 ثم ساهم في تأسيس منظمة" الارغون"عام1937 التي كان موفدها الى بولندا للقيام بعمليات تهريب الاموال والمهاجرين اليهود الى فلسطين وبعد انشقاقه عن "الارغون" اقام ابراهام شتيرن هذه المنظمة التي اقصى الاتجاهات الصهيونية تطرفاً وعنفاً،وقد تركزت الخلافات التي أدَّت إلى الانشقاق حول الموقف الواجب اتخاذه من القوى المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، وكان هنالك موقفين: الموقف الاول (الأرغون) حيث اتجهت إتسل Etzel إلى التعاون مع بريطانيا، الموقف الثاني (جماعة شتيرن) والتي ارتئت الوقوف إلى جانب ألمانيا النازية للتخلص من الاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم إقامة الدولة الصهيونية[4].

---

(1) نور الدين مصالحة: التصور الصهيوني للترحيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 7، صيف 1991، ص 28 – 29. وعبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص227.

(2) للمزيد دان ياهف:مائة وعشرون عاما من الصراع الصهيوني – الفلسطيني، مرجع سابق، ص 13

(3) ميخائيل بالمبو، كيف طرد الفلسطينيون، مرجع سابق، ص 38.

(4) راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 57.

ابراهام شتيرن

البالماخ Palmach

وفي 19/ 5/ 1941، تأسس التنظيم العسكري البالماخ הפלמ"ח Palmach – والبالماخ كلمة مكونة من لفظتين عبريتين هما "بلوغوت ماحاتس" ومعناها "جند العاصفة"[1] – تحت قيادة [2] اسحاق ساديه –أو اسحاق صادح– ونائبه إيغال آلون في الوقت الذي كانت فيه قوات المحور تقترب من فلسطين[3]. وقال إيغال آلون[4] Yigal Allon أن "

---

(1) نفسه، ص 97.

(2) جوني منصور: المستعربون، مرجع سابق، ص 8.

(3) للمزيد راجع، عبدالرحيم احمد حسين: النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 1981 م، ص 157.

(4) إيغال آلون: واحد من الآباء الأوائل للمشروع الصهيوني في فلسطين وكان أحد مقاتلي منظمة الـ"هاغاناه" تولى آلون منصب قيادة قوات الـ"هاغاناه" في منتصف عقد الثلاثينيات تقريبا ثم تولى رئاسة قوات "البالماخ" الذراع الضاربة للـ"هاغاناه"، وظل آلون قائدا لقوات "البالماخ" مع توليه بجانب ذلك منصب قائد القيادة الجنوبية في حرب عام 1948م عندما أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول "ديفيد بن جوريون" قراره الشهير عام 1948م بحل جميع الفصائل والمنظمات الصهيونية

تشكيل البالماخ تم في أعقاب هزائم الحلفاء المتلاحقة في سنوات الحرب العالمية الثانية إذ تبين للقادة الصهيونيين أن فلسطين قد تكون ميدان قتال لحملات عسكرية كبرى لذلك تقرر انشاء قوة يهودية ضاربة مستقلة وسرية في فلسطين، كما قرر أن تعمل هذه القوات وحدها أو بالتعاون مع قوات الحلفاء حسبما تمليه الظروف"[1].

وتكون التنظيم من وحدات خفيفة تلقي أفرادها تدريبات شاقة، خاصة في أعمال النسف والتخريب والهجوم الصاعق. تمكنت قوات البالماخ، نتيجة لعلاقتها المتينة بحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين، من التزود بأحدث الأسلحة، وتأمين سرعة الحركة، كما أولتها قيادة الهاغاناه أهمية خاصة، فكانت قوات البالماخ قوة الهاغاناه الضاربة، نظراً لقدرتها على تنفيذ المهام الهجومية العدوانية البحتة Aggression، ولتمتع أفرادها بدرجة كبيرة من التثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية العالمية"[2].

وتبنى اسحاق ساديه عقيدة العمل العسكري المتحرك ونادى بنبذ فكرة الدفاع الثابت عن المستعمرات والبقاء في انتظار المهاجم وطالب بالخروج لمهاجمة القرى والمراكز العربية ويعتبره اليهود أباً لعقيدة القتال اليهودية الحديثة ومعلماً لمعظم صغار الضباط "الاسرائيليين"[3].كما يعد ساديه من أوائل الضباط اليهود الذين لعبوا دورًا في تكوين الدوريات الليلية والتي مثلت أول وحدة عسكرية تكونت من شباب المستعمرات "المستوطنات" اليهودية كما تم التنسيق بين الضباط الإنجليز والضابط ساديه في مجال الخطط

المسلحة ودمجها في "جيش الدفاع الإسرائيلي" الجديد بعد إعلان الدولة، راجع، عبد الوهاب المسيري وسوسن حسين: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 55 و الموقع:
.http://www.jafi.org.il/education/100/people/bios/allon.html

(1) إيغال آلون: إنشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي، ترجمة ناجي علوش، دار العودة، بيروت 1971، ص 84.

(2) للمزيد راجع، האנציקלופדיה הישראלית הכללית ، כרך 3 ، עמ' 219

وعبد الوهاب المسيرى: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1975، ص 97

(3) للمزيد راجع، العسكرية الصهيونية، مجموعة باحثين، بإشراف طه المجدوب، مرجع سابق، ص 138.

العسكرية وطرح البدائل واستخلاص العبر لخدمة الهدف النهائي بضرب معاقل الثورة وتفتيتها والعمل على شرذمة قياداتها ومراقبة المراكز الحيوية وطرق المواصلات وانتهجت الدوريات الليلية تكتيك يؤدي إلى مباغتة بعض القرى في المثلث والجليل والقيام بضربات وقائية هجومية هادفة بذلك إرباك الثوار قبل أن يقوموا بدورهم في المبادرة وشن الهجمات، ناهيك عن قيامها بتخريب مزارع الفلاحين ومحاصيلهم كأسلوب عقاب جماعي وإضعاف قدراتهم الاقتصادية لإجبارهم على الخضوع، وإبعادهم عن دعم الثورة وإيواء قياداتها الميدانيين[1].

نشيد وشعار البالماخ

وفي عام 1942 أعدت الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة برنامجاً عرف باسم "بلتمور" Biltmore، دعوا فيه أقطاب البعثة الصهيونية إلى ضرورة العمل على تحويل فلسطين إلى كيان صهيوني خال من أي عنصر غريب، وتأكيداً لذلك ما جاء على لسان بن غوريون في مقدمة كتابه "تاريخ الهاغاناه"، حيث قال: "إذا كان من الواضح أن انجلترا

(1) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب والصهيونية، مرجع سابق، ص 217.

للإنجليز، ومصر للمصريين، لذلك فإن اليهودية لليهود، ليس في بلادنا مكان لغير اليهود سنقول للعرب: " ابتعدوا، فإذا لم يوافقوا أو قاوموا، فسنبعدهم بالقوة"[1].

وفي 11/ 5 / 1942 طالب مؤتمر بلتيمور Biltmore الصهيوني بتحقيق.." الغرض الأصلي لوعد بلفور وصك الانتداب اللذين اعترفا بالصلة التاريخية القائمة بين " الشعب اليهودي" وفلسطين، ولكي يتيحا الفرصة أمام تأسيس كومنولث يهودي Commonwealthفي فلسطين[2] وكانت قراراته عبارة عن دعم لتوجه بن غوريون في الأساس[3].

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها اليهود موقفا رسميا حاسما للمطالبة بالدولة اليهودية وقد جاءت مطالبتهم قبيل الانتخابات لرئاسة الجمهورية الأمريكية فأحدثت دوياً فيها، وفهم منها أن اليهود – وعددهم يقرب من خمسة ملايين في الولايات المتحدة ومعظمهم يتمتع بمركز مالي واجتماعي جيد يستطيعون معه التأثير في مجرى الانتخابات وترجيح كافة الميزان ولم يطل الوقت حتى صرح الرئيس روزفلت رسميا بالمساعدة على إقامة دولة يهودية في فلسطين[4].

والجدير بالذكر أن عملية انتقال حيازة وملكية الأراضي من اليد العربية الفلسطينية إلى اليد الصهيونية خلال حوالي 100 عام لم تتجاوز 6.4٪ من مساحة فلسطين رغم التسهيلات القانونية، الإدارية والسلطوية، خاصة في فترة الانتداب ورغم الإغراءات التي مارستها الحركة الصهيونية والضغوطات والأعباء الضريبية التي فرضت على المالكين خلال الفترة العثمانية والانتدابية، والتي دفعت جزء منهم إلى إرجاء تسجيل

---

(1) جورجي كنعان، العنصرية الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص208

(2) Taylor, A.,(1970) Prelude to Israel, An Analysis of ZionistDiplomacy1897-1947, The Institute for Palestine Studies, Beirutp.41.

(3) للمزيد راجع، جوني منصور وفادي نحاس: المؤسسة العسكرية في اسرائيل، مرجع سابق، ص 89.

(4) رفعت سيد أحمد: وثائق حرب فلسطين، مكتبة مدبولي، ص 89.

الأرض، ولكن لا يمكن الادعاء أنهم تنازلوا عنها[1]، وهذه هي النسبة التي روجت الصهيونية لها عبر آلة إعلامها الجهنمية بأن الفلسطينيين باعوا أراضيهم والتي سرت سريان النار بالهشيم[2]. ولذا تستعرض (روزماري) - الباحثة البريطانية – الأمر فتقول: " لقد آذى التّشهير بالفلسطينيين أكثر مما آذاهم الفقر، وأكثر الاتهامات إيلاماً، كان الاتهام بأنهم باعوا أرضهم؛ أو أنهم هربوا بجبن، وقد أدّى الافتقار، إلى تأريخ عربي صحيح، لعمليّة الاقتلاع - التي لم تروَ إلا مجزأة، حتى الآن - بالجمهور العربيّ، إلى البقاء على جهله، بما حدث فعلاً"[3].

وفي عام 1942م أعدت اللجنة التنفيذية العامة لحزب العمال البريطاني تقريراً خاصاً لعرضه على المؤتمر الحزبي، والذي بحث في ترحيل الفلسطينيين العرب عن فلسطين ومنحها لليهود وتسويتها بعد الحرب، وكان مما جاء في التقرير أنه: " يجب تشجيع العرب على مغادرة البلاد، وتشجيع اليهود على دخولها، ومن الضروري تعويض العرب عن أراضيهم، وتنظيم إقامتهم في جهات أخرى، وتمويل هذه العملية بسخاء، وللعرب بلاد واسعة وكثيرة ولا يجوز لهم أن يطالبوا بإخراج اليهود من فلسطين الصغيرة"[4]، ولم يقتصر هذا الاقتراح على الجزء الغربي من البلاد، بل كان يخص الدولة اليهودية في أرض "إسرائيل" كاملة، مع نقل العرب إلى البلدان العربية، إلى العراق وسوريا [5]، وفي 29 آذار/ مارس عام 1944 عقد حزب العمال البريطاني مؤتمره الذي اعتبر من أخطر المؤتمرات التي عقدها في تاريخه، والذي بحث القضية الفلسطينية واتخذ قراراً بالإجماع بأن

---

(1) راسم خمايسي: هكذا سرّبت ونزعت الأرض في فلسطين، مرجع سابق
http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/361-article13

(2) هند أمين البديري: فلسطين وأكذوبة بيع الأراضي، جريدة الأهرام، ع -41437، 19-5-2000م

(3) عيسى القدّومي: فلسطين وأكذوبة بيع الأرض. مركز بيت المقدس للدراسات التّوثيقيّة، ص 31.

(4) محمد عزة دروزة: مذكرات محمد عزة دورة 1887-1984، دار الغرب الإسلامي، (د.ن)، م2،(د.ت)، ص109.

(5) مركز القدس للأبحاث العبرية، الترانسفر: مؤيدون ومعارضون، القدس، 1989، ص2.

يتم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية وإخراج سكانها العرب منها إلى الأقطار المجاورة[1]، ولم تعترض الحكومة على ذلك القرار الخطير، ما يؤكد لنا اتفاق جميع الأحزاب البريطانية على ذلك المخطط الخطير، كما رحبت الصحافة البريطانية والأمريكية بذلك القرار واعتبرته خير حل لقضية فلسطين [2].

ولم يقتصر التبشير لفكرة طرد الفلسطينيين، والمناداة بها، ووضع الخطط العملياتية لتنفيذها، على الحركة الصهيونية ومجتمع المهاجرين والمستعمرين "المستوطنين" في فلسطين، بل امتد ليشمل فئات وشرائح واسعة في أوروبا وأميركا، لها نفوذها في دولها. فعلى سبيل المثال، طالب حزب العمّال البريطاني، والذي خضع للنفوذ الصهيوني لفترة طويلة من الزمن، في مؤتمره العام الذي عقد في حزيران / يونيو 1944، ليس بطرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه فحسب، بل بتوسيع حدود الدولة اليهودية أيضاً، التي طالب باقامتها، لتشمل – علاوة على فلسطين – مناطق واسعة من شرق الأردن وسوريا ولبنان[3].

"المستعربون" Mustarivim الخطر الكامن

وتجاوزت الحكومة البريطانية جميع الأنظمة والقوانين التي نص عليها ميثاق عصبة الأمم League of Nations، حتى وصل الأمر فيها إلى تسهيل سيطرة اليهود على مدينة القدس والحكم البلدي فيها، فقد أخذت تتلاعب بحدود مسطح البلدية وبقوائم الناخبين بحيث كانت تستثني الأحياء العربية كالطور وسلوان والعيسوية وشعفاط وبيت صفافا،

(1) حامد أحمد: المعذبون في الأرض المقدسة، مرجع سابق، ص36.

(2) نفسه.

(3) عبد الحفيظ محارب: هاغاناه، اتسل، ليحيى؛ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية، المسلحة، 1937–1948، بيروت: مركز الابحاث–م–ت–ف. 1981، ص 211– 212.

بينما كانت تدخل الأحياء اليهودية مهما بعدت ضمن حدود البلدية وذلك لتحقيق أكثرية يهودية في المدينة وإعطاء منصب رئاسة البلدية لليهود[1].

وفي عام 1942 تم تبني خطط لاستخدام المستعرفيم" وهي كلمة عبرية تعني "المستعربون" وهي وحدات عسكرية سرية صهيونية كانت تعمل في فلسطين والبلاد العربية المجاورة، وكان هدف هذه الوحدات، التي كانت آنئذ جزءاً من البالماخ، الحصول على معلومات وأخبار، والقيام بعمليات اغتيال للعرب من خلال تسلل أفرادها إلى المدن والقرى العربية متخفين كعرب محليين، وكانت وحدات" المستعرفيم" تجند في المقام الأول- من أجل عملياتها السرية- اليهود الذين كانوا في الأصل من البلاد العربية، واعترف شيمون سوميخ، الذي كان قائداً في المستعرفيم خلال السنوات 1942-1949، بأن الاغتيال كان جزءاً من عمل الوحدات السرية[2]. ومما ساعد المستعربين في نجاح العديد من مهماتهم، هو وجود عدد منهم من يهود اليمن والعراق ممن استوطنوا فلسطين خلال الثلاثينات بجانب تسلل المستعرب إلى التجمعات العربية، وحضور الصلوات والاجتماعات في المساجد، والاجتماعات العامة والمقاهي كما جرى أيضًا إعداد وتجهيز أشخاص منهم وإرسالهم للعيش بين العرب ولفترات طويلة[3].

وطوال الفترة الممتدة بين عامي 1945- 1946م دعا الرئيس الأمريكي هاري ترومان بشكل مستمر الحكومة البريطانية لفتح باب الهجرة أمام اليهود والسماح لهم فوراً وبلا شروط بهجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين، وطلب تقسيم فلسطين طبقاً لما اقترحته الوكالة اليهودية [4].

---

(1) سمير جريس: القدس – المخططات الصهيونية – الاحتلال – التهويد، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1918) ص30.

(2) للمزيد، جوني منصور: المستعربون، مرجع سابق، ص 6 – 20.

(3) عبد الناصر سرور: العلاقات الأمنية بين الانتداب، مرجع سابق، ص 221.

(4) توماس بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الاوسط، 1784-1975، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985، ص 45.

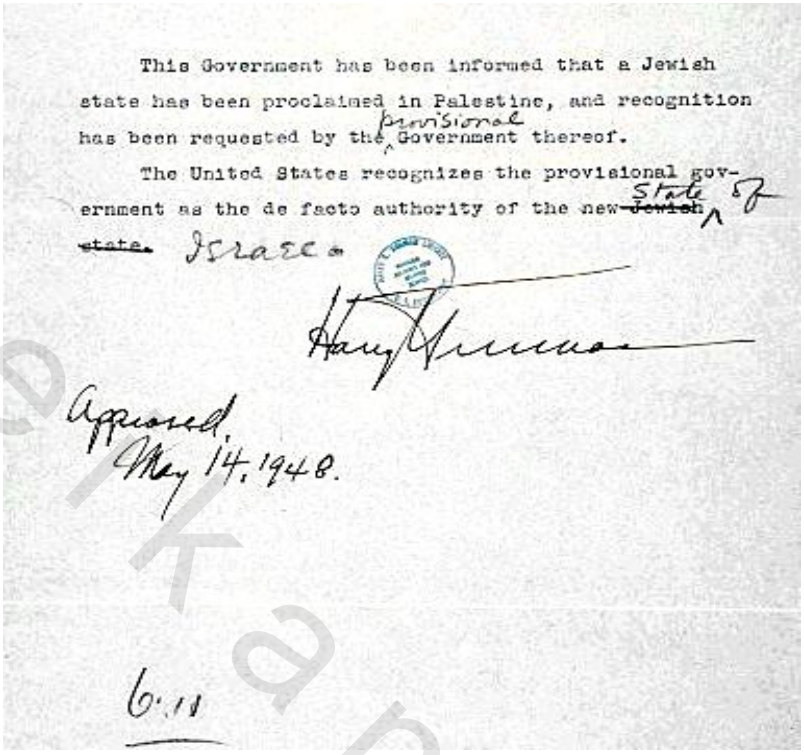

This Government has been informed that a Jewish state has been proclaimed in Palestine, and recognition has been requested by the provisional Government thereof.

The United States recognizes the provisional government as the de facto authority of the new ~~Jewish~~ State ^ of ~~state.~~ Israel.

Approved May 14, 1948.

6.11

U.S. Letter of Recognition of the State of Israel
with the word "Jewish state" omitted by President Truman
نسخة من خطاب إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بدولة "إسرائيل" ويلاحظ فيه حذف الرئيس
الأمريكي "ترومان لكلمتي "الدولة اليهودية" واستبدالهما بكلمتي " دولة إسرائيل "
تاريخ الخطاب 14 مايو 1948

وفي كتاب "جرائم الغرب" (Le Crime Occidental) للكاتبة الفرنسية فيفيان فورستر بينت فيه كيف أن القوى الأوربية تعاونت مع الصهاينة في طرد اليهود الأوربيين إلى فلسطين، ورفضت خلال الحرب العالمية الثانية إيواء المشردين اليهود أو استقبالهم

لكي يتم الخلاص منهم نهائيا بإرسالهم إلى فلسطين، وحل المشكلة اليهودية في أوروبا على حساب العرب[1].

جدول آخر رقم(8)

يسرد نسبة الأراضي التي أقيمت عليها "إسرائيل" عام 1948م[2]

سلب الأراضي:تقسيم الأراضي	المساحة/ كم2
الأرض اليهوديّة عام 1948	1.682
أرض الفلسطينيّين الذين بقوا	1.465
أرض الفلسطينيّين الذين طردوا ونصفها صادرته "إسرائيل"	17.178
مجموع الأراضي التي أقيمت عليها "إسرائيل"	20.325

يتضح من الجدول السابق أن (92٪) من الأرض التي أقيمت عليها "إسرائيل" هي أرض فلسطينيّة وهي سياسة "اسرائيلية" متجذرة في الفكر الصهيوني حيث الطرد والاجلاء Evacuation كان وما يزال ينتزع الأراضي من أصحابها ويقيم كيانا مبتسرا محاولا فرض الأمر الواقع.

(1) (Viviane Forrester: Le crime occidental, Library MARC record,2004

(2) المصدر: حزب البعث العربي الإشتراكي، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: معطيات وحقائق، مرجع سابق،ص22.

obeikandl.com

خريطة رقم(2)

نسبة ملكية الأراضي التابعة للفلسطينيين والصهاينة حسب المنطقة 1945م[1]

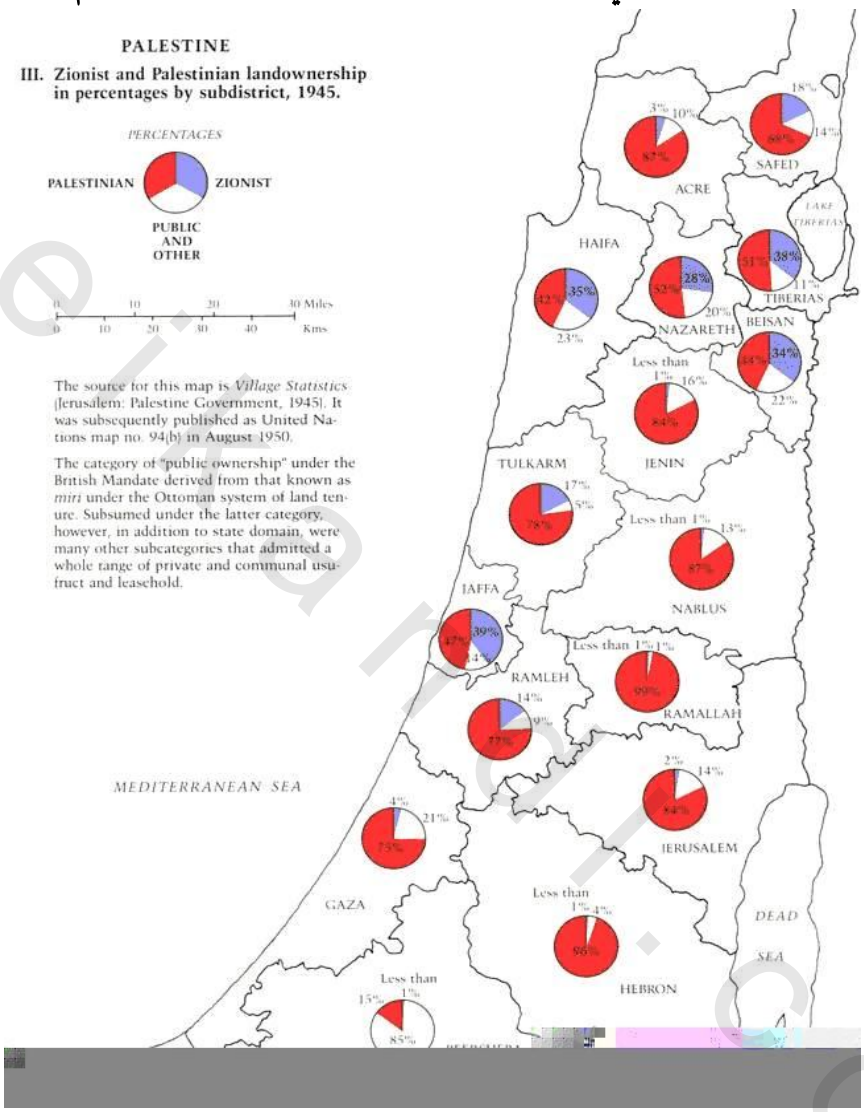

(1) وليد الخالدي: قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 2006، ص 237.

بالنظر إلى الخريطة التي تبين توزيع السكان حسب المدن والقرى عام 1945 قبل النكبة مباشرة نجد أن الدوائر الحمراء تمثل السكان العرب في فلسطين واللون الأزرق يمثل اليهود في تلك الفترة، وبالتالي نجد أن جميع القرى عربية في الغالب وأن وجود اليهود كان منحصرا في ثلاثة مدن رئيسية هي حيفا ويافا والقدس لأنهم كانوا مهاجرين وصلوا إلى الشواطئ ولذلك ليس لهم وجود على الأرض[1].

نداء قبل الشتات

ختام هذا الفصل نورد تلك الوثيقة التي كتبها فلسطينيون قبل الشتات بفترة قصيرة و تدل دلالة واضحة على أن الفلاح الفلسطيني البسيط كان يدرك جيداً زخم تشرب الأرض إلى أيدي اليهود وبناء عليه تعامل مع الأرض وفق بعدها السياسي وفي أكثر من مرة كانت كانت سبباً رئيسياً للثورة[2].

وتتضمن نداءات من السكان إلى القيادة الفلسطينية للتدخل السريع من أجل وضع حد لخطر إجلائهم عن أراضيهم وقد حررت الرسالة في في 16 آذار / مارس 1947، وهي موجهه إلى نائب رئيس الهيئة العربية العليا في القدس[3].

---

(1) سلمان أبو ستة: التغيرات الديموغرافية والإسلامية في فلسطين، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية.

http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=1095323

(2) غازي فلاح: إسرائيل والأرض الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 42 (ربيع 2000)، ص 64

(3) نفسه، ص 62.

openkandil.com

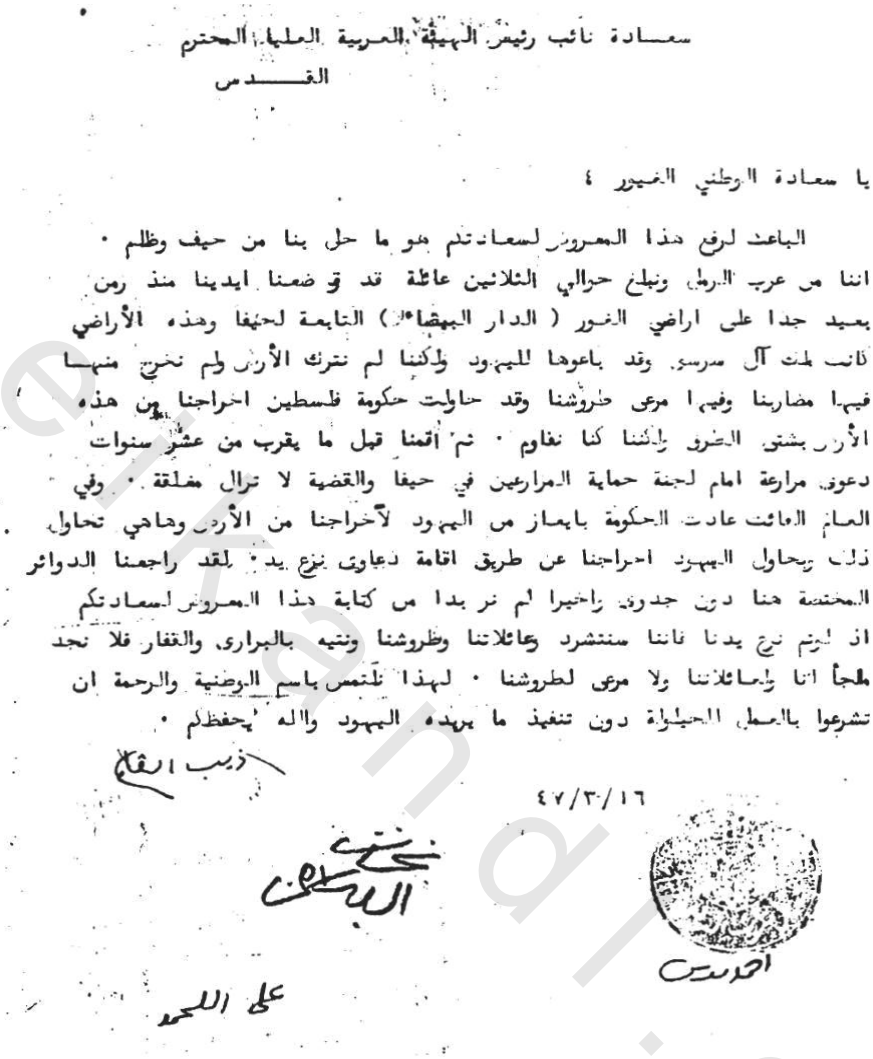

سعـــادة نائب رئيس الهيئة العربية العليا المحترم

القـــــدس

يا سعادة الوطني الغيور ٤

الباعث لرفع هذا المعروض لسعادتكم هو ما حل بنا من حيف وظلم ٠ اننا من عرب الرمل ونبلغ حوالي الثلاثين عائلة قد تو ضعنا ايدينا منذ زمن بعيد جدا على اراضي الغور (الدار البيضاء) التابعة لحيفا وهذه الأراضي كانت ملك آل سرسق وقد باعوها لليهود ولكننا لم نترك الأرض ولم نخرج منها فيها مضاربنا وفيها مرعى طروشنا وقد حاولت حكومة فلسطين اخراجنا من هذه الأرض بشتى الطرق ولكننا كنا نقاوم ٠ ثم اقمنا قبل ما يقرب من عشر سنوات دعوى مرافعة امام لجنة حماية المزارعين في حيفا والقضية لا تزال معلقة ٠ وفي العام الماضي عادت الحكومة بايعاز من اليهود لأخراجنا من الأرض وهاهي تحاول ذلك ويحاول اليهود اخراجنا عن طريق اقامة دعاوى نزع يد ٠ لقد راجعنا الدوائر المختصة هنا دون جدوى واخيرا لم نر بدا من كتابة هذا المعروض لسعادتكم اذ لو تم نزع يدنا فاننا سنتشرد وعائلاتنا وطروشنا ونتيه بالبراري والقفار فلا نجد ملجأ انا واعائلاتنا ولا مرعى لطروشنا ٠ لهذا نلتمس باسم الوطنية والرحمة ان تشرعوا بالعمل الحثيث دون تنفيذ ما يريده اليهود والله يحفظكم ٠

زينب الرفاعي

١٦/٣/٤٧

الحسين

احمد

علي اللحام

وهذه رسالة أخرى حررت في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1946 موجهه إلى رئيس الحزب العربي في القدس بتاريخ 22 نوفمبر 1946[1] ووقعها المدعوان فايز السليمان

(1) نفسه، ص 65

المعرف بزعيم البشاتوه وتوفيق السعد المعرف بمختار عرب البشاتوه[1] وتؤكد نفس ما نراه من دق البعض أجراس الخطر مبكراً.

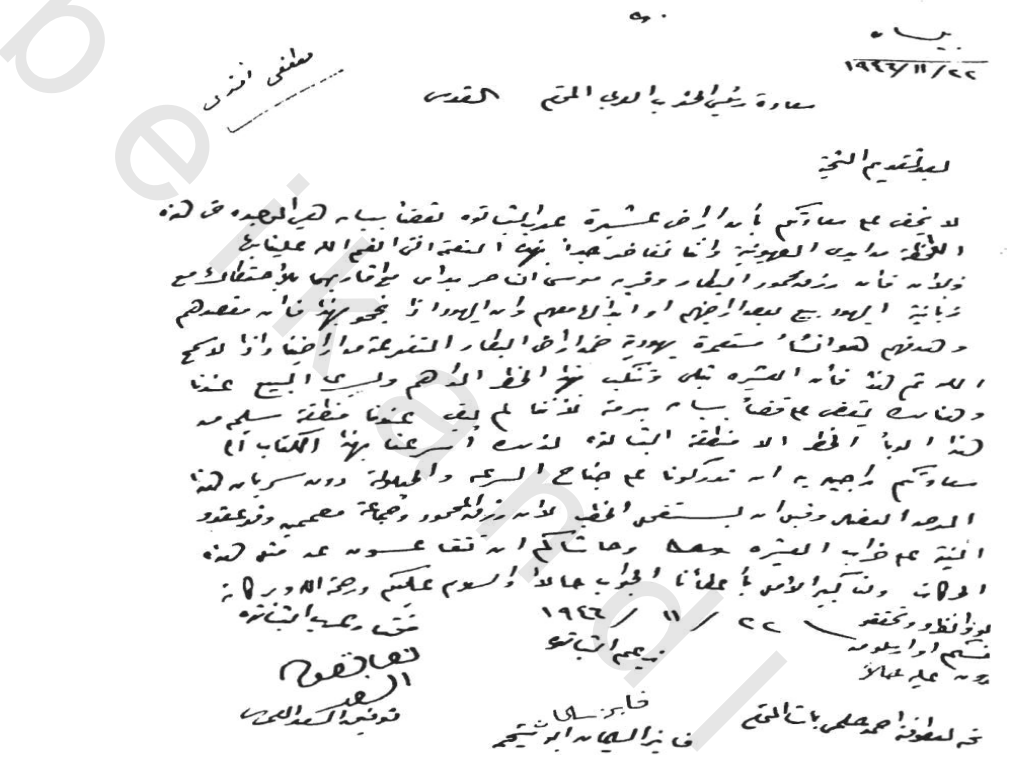

(1) نفسه، ص 64 .

وقعت الواقعة (قرار التقسيم Partition Resolution)[1]

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29تشرين الثاني/ نوفمبر 1947م، القرار رقم (181) لقرارها رقم (181)(د-2) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، مع تدويل مدينة القدس والمنطقة المحيطة بها[2].

وكان هذا القرار بمثابة البوابة الكبرى للنكبة[3]، وكانت هذه لحظة تاريخية للحركة الصهيونية،... حيث اعترفت الجماعة الدولية بحق اليهود في إقامة دولة لهم على هذه الأرض... صحيح أن اليهود المتدينين كانوا طوال قرون عديدة في الشتات يقسمون في صلواتهم ألا ينسوا أورشليم، ويتواعدون على التقابل هناك في "العام القادم" ولكن أحداً منهم لم يكن ليعتقد طوال تلك الأجيال المتعاقبة أنهم سيمارسون السيادة حقيقة على تلك الأرض[4].

---

(1) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقسيم وأصدرت في 29 من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1947 قرار تقسيم فلسطين، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى 3 كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "خطة تقسيم فلسطين"، قرار رقم(181)، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، (د-2)، 29تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947. وكانت الدول التي صوتت على قرار التقسيم هي: الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، الدومنيك، الاكوادور، فرنسا، جواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبريا، لوكسمبورج، زبلاندا الجديدة، نيكاراجوا، النرويج، الاوروجواي، بنما، الباراجواي، البيرو، الفلبين، بولونيا، أوكرانيا، فنزويلا. واقترحت ايران والهند ويوغوسلافيا إقامة دولة فدرالية مستقلة تضم دولتين إحداهما عربية، والأخرى يهودية، دومنيك فيدال: خطيئة اسرائيل، مرجع سابق، ص 55.

(3) راجع، وليد الخالدي: من 1897 إلى 1947. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 78 (ربيع 2009)، ص 71.

(4) دومنيك فيدال: خطيئة اسرائيل، مرجع سابق، ص 42.

obeikandl.com

وكانت الأملاك اليهودية من أرض فلسطين تؤلف كمية متناهية الصغر وفي واقع الأمر ما زالت صغيرة جداً قبيل قرار التقسيم Partition Resolution [1].

وقد كان من المفترض حسب قرار التقسيم المذكور أن يسفر عن وجود 100 ألف يهودي في الدولة العربية المنتظرة، غير أن توسيع الإقليم الواقع تحت السيطرة اليهودية قد أدى إلى تفادي هذه الحالة، كما كان مقدرا أن تتكون الدولة اليهودية من 498.000 يهودي و497.000 عربي[2]. غير أن الأغلبية العظمى من السكان العرب المتواجدين في الدولة اليهودية فروا أو طردوا[3].

لقد حاول القرار المجحف Prejudicial بتقسيم فلسطين أن يضفي شرعية على إنشاء الكيان الصهيوني Zionist Entity على أرض فلسطين، وكان من أبرز أوجه الظلم التي انبنت على هذا القرار تمزيق شعب فلسطين وتشريده. ففي المنطقة التي قضى التقسيم إعطاءها لليهود (54٪ من الأرض) كان يعيش 498 ألف يهودي و 497 ألف عربي، وفي المنطقة التي قضى بإعطائها للعرب (45٪ من الأرض) كان يعيش 725 ألف عربي و 10 آلاف يهودي فقط، بينما تقرر وضع منطقة القدس (1٪ من الأرض) تحت إشراف دولي حيث يسكنها 105 آلاف عربي، و 100 ألف يهودي[4] في حين أنه قبل التقسيم كان اليهود يملكون نحو 5.67 منها فقط[5].

---

(1) جون رودي: حركيات استلاب الأرض، مرجع سابق، ص 139.

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين"، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة،، (د-2)، الملحق11، 29تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947م. الوثيقة "A/181"، ص 54.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة في فلسطين"، المجلد11، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، الوثيقة "A/684"،، ص47.

(4) الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص559-560.

(5) راجع هند البديري: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، مرجع سابق، ص 41.

خريطة رقم (3)

تقسيم فلسطين لدولتين (عربية ويهودة صهيونية) 1947

ويرى باروخ كيمرلنغ أن قرار التقسيم: "شكل كارثة للفلسطينيين أدت إلى ترحيلهم عن وطنهم، بينما كان محسناً للغاية اليهودية، وأدى إلى إنشاء وطن قومى لهم، وجاء هذا الأمر نتيجة التوسع الشائك والغريب فى الأيديولوجية الصهيونية التى اخترقت القانون الدولى بتوسيع حدودها إلى أبعد من حقل صلاحيتها الشرعية، كنموذج للديمقراطية الأثنية"[1].

(1) باروخ كميرلنغ: لا هي ديموقراطية ولا هي يهودية، ترجمة أحمد خليفة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 33، شتاء 1998، ص99-101.

واعتبر إيلان بابه Ilan Pappe أن: "قرار التقسيم هذا بمثابة نجاح الصهيونية في إعلان الدولة، ونجاحاً للوكالة اليهودية بإقناع الأمم المتحدة بضرورة قيام دولة يهودية على ضوء المحرقة"[1]. ويؤكد آمنون راز كراكوتسكين أن "الطرد كان سياسة مبيتة من جانب المؤسسات الصهيونية، وحقيقة ضمنية في خطة التقسيم، ولا صحة في موقف من لام الفلسطينيين في رفضهم لهذا القرار، وهذه التهمة تشكل حجر الأساس في المنظور التاريخي الصهيوني، وطالبت بالكف عن لوم الضحايا، و"إسرائيل" كعادتها ترتكب جرائم لا حصر لها، وتعود لتلوم الضحية في كل ما يحدث"[2].

ورأت حنا أرندت أن الترحيل والكارثة التي ألّت بالفلسطينيين هي نتيجة حتمية لقرار الأمم المتحدة، وليس لنتيجة لرفض العرب، وبالتالي فإن التطبيق القسري للتقسيم هو الذي سبب الكارثة، فقد كان الطرد سياسة مبيتة من جانب المؤسسات الصهيونية، وحقيقة ضمنية في خطة التقسيم، ولا صحة في موقف من لام الفلسطينيين في رفضهم لهذا القرار، وهذه التهمة تشكل حجر الأساس في المنظور التاريخي الصهيوني، وطالبت بالكف عن لوم الضحايا، و"إسرائيل" كعادتها ترتكب جرائم لا حصر لها، وتعود لتلوم الضحية فى كل ما يحدث [3].

وثار شعب فلسطين ثورة عارمة احتجاجًا على هذا القرار الفاجع،لأن هذا القرار لم يكن منصفاً ولا عملياً ولا أخلاقيا ولا قانونياً[4].

---

(1) إيلان بابه: قراءة في سياسة الترانسفير من حايم ويزامن إلى رحبعام زئيفي، قضايا إسرائيلية، عدد 5، شتاء2002، ص4- 7.

(2) آمنون راز كراكوتسكين: حنا أرندت والمسألة الفلسطينية، ترجمة حسن خضر، الكرمل، عدد 62، شتاء 2000، ص113-119.

(3) نفسه.

(4) وليد الخالدي: من 1897 إلى 1947، مرجع سابق، ص 71.